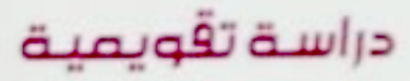
سلسلة الإعلام

إستراتيجيات التفاوض في الأزمات الدولية

أزمة سد النهضة نموذجاً







محمد علي أبو العلا قنديل

مدرس علاقات عامة
كلية الآداب - قسم الإعلام
جامعة كفر الشيخ





سلسلة الأعلام

إستراتيجيات التفاوض في الأزمات الدولية

أزمة سد النهضة نموذجاً
دراسة تقويميـة

الدكتور

محمد علي أبو العلا

دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع
دار الجديد للنشر والتوزيع

٣٤١.٥	**قنديل ، محمد علي أبو العلا.**
ا . م	**استراتيجيات التفاوض في الأزمات الدولية أزمة سد النهضة نموذجًا / محمد على أبو العلا .- .- ط١.- دسوق: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، دار الجديد للنشر والتوزيع.**
	١٢٠ ص ؛ ١٧.٥ × ٢٤.٥سم .
	تدمك : ٧ - ٧٠٦ ـ ٣٠٨ ـ ٩٧٧ ـ ٩٧٨
	١. المنازعات الدولية. ٢. السياسات الدولية
	أ. العنوان .

رقم الإيداع : ١٣١٧٢ .

الناشر : دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع
دسوق - شارع الشركات- ميدان المحطة – بجوار البنك الأهلي المركز
هاتف- فاكس : ٠٠٢٠٤٧٢٥٥٠٣٤١ محمول : ٠٠٢٠١٢٧٧٥٥٤٧٢٥-٠٠٢٠١٢٨٥٩٣٢٥٥٣
E-mail: elelm_aleman٢٠١٦@hotmail.com & elelm_aleman@yahoo.com

النـــاشـــر : دار الجـــديد للنشـــر والتـــوزيع
تجزءة عزوز عبد الله رقم ٧١ زرالدة الجزائر
هاتف : ٢٤٣٠٨٢٧٨ (٠) ٠٠٢٠١٣
محمول ٦٦١٦٢٣٧٩٧ (٠) ٠٠٢٠١٣ & ٧٧٢١٣٦٣٧٧ (٠) ٠٠٢٠١٣
E-mail: dar_eldjadid@hotmail.com

تنويه:
حقوق الطبع والتوزيع بكافة صوره محفوظة للناشر
ولا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب بأي طريقة إلا بإذن خطي من الناشر
كما أن الأفكار والآراء المطروحة في الكتاب لا تعبر إلا عن رأي المؤلف
٢٠٢٠

فهرس الموضوعات

الفصل الأول

التعريف بالتفاوض

مفهوم التفاوض:

التفاوض *Negotiation* بصفة عامة هو عملية تستهدف الوصول إلى حلول مقبولة أو اتفاق يسهم في تحقيق مصلحة طرفين أو أكثر يربطهم موقف مشترك. والتفاوض أو المفاوضات في العلاقات الدولية هي عملية غايتها الوصول إلى تسوية سياسية[١] والذي يجب أن يهدف إلى إيجاد تفاعل مهذب يؤدي إلى إرضاء الطرفين.

يعرف التفاوض: هو عملية يمكن من خلالها حل النزاعات أو تسوية المعاملات بمختلف أنواعها، أو إنشاء اتفاقيات بين الأفراد والجماعات، ويتم اعتباره نوعاً من النقاش الذي يتم بطريقة إستراتيجية لحل المشكلة بشكل مقبول للطرفين، إذ إنّ كل طرف يعمل على إقناع الطرف الآخر بالموافقة على وجهة نظره،وتكون هذه النقاشات بين أفراد لديهم أهداف مختلفة يحاولون من خلالها التوصل إلى اتفاق، خاصةً في مجال الأعمال أو السياسة. من الجدير بالذكر أنّه يجب أن تتوفر مع التفاوض مجموعة من المهارات المهمة في جميع تفاعلات الحياة اليومية سواء أكانت رسمية أم غير رسمية، مثل شروط البيع وإيصال الخدمات والعقود القانونية وغيرها، ويتطلب التفاوض الأخذ والعطاء.

---

١ -*https://www.annajah.net/*

التفاوض: هو نوع من الحوار أو تبادل الاقتراحات بين طرفين أو أكثر بهدف التوصل إلى اتفاق يؤدي إلى حسم قضية نزاعية بينهم، وفي نفس الوقت الحفاظ على المصالح المشتركة فيما بينهم، أي أنّ للتفاوض ركنين أساسيين هما وجود مصلحة مشتركة أو أكثر، ووجود قضية نزاعية أو أكثر.

✍ **ويمكن تعريف التفاوض كما يلي:**

التفاوض هو عملية يتفاعل من خلالها طرفان أو أكثر لديهم اعتقاد بوجود مصالح واهتمامات مشتركة ومتداخلة وأن تحقيق أهدافهم وحصولهم علي نتائج مرغوبة تتطلب الاتصال فيما بينهم كوسيلة أكثر ملائمة لتضييق مساحة الاختلاف وتوسيع منطقة الاشتراك بينهم من خلال المناقشة والتضحية والحجة والإقناع والاعتراض للتوصل إلى اتفاق مقبول للأطراف بشأن موضوعات أو قضايا التفاوض

✍ **من خلال التعريف يتّضح أنّ التفاوض كعملية يقوم على أسس عامة:**

١. يوجد لدي كل طرف هدف أو عدد من الأهداف يهتم بتحقيقها من خلال ما يقدّمه الطرف الآخر من تعاون وتضحيات أو تنازلات .
٢. يوجد طرفان أو أكثر لديهم حقيقية للاتصال والتفاعل فيما بينهم لتحقيق نتائج نافعة لهم .
٣. لا يتم التفاوض إلا بوجود طرفين أو أكثر بينهم موضوع أو مصالح مشتركة رغم احتمال وجود اختلاف وجهات النظر فيما بينهم.

٤. يوجد قناعة لدى كل طرف بأن الاتصال المباشر والتفاعل والاستجابة الملائمة للطرف الآخر يعدّ الوسيلة الأكثر فعالية لتحقيق نتائج مرضية لكل طرف.

٥. يوجد قناعة لدى كل طرف من الأطراف بأنّ لديه قدرات تمكنه من إقناع الطرف الأخر لتعديل موقفه وتقديم تنازلات في مطالبه الأصلية للتوصل إلى اتفاق يحقق مصالح عادلة لكل الأطراف.

٦. يتوقف ظهور الحاجة للتفاوض والاقتناع بها على إمكانية خلق منطقة مشتركة بين مناطق الاختلاف بين أطراف التفاوض .

٧. يوجد استعداد لدى كل من الأطراف بأن يقوم بتعديل موقفه الأصلي إذا ما تقدّم الطرف الآخر بحجج مقبولة بما يمكن من التوصل إلى أفضل النتائج للأطراف.

٨. يوجد انطباع لدى كل من الأطراف بأنّ الآخرين لديهم القناعة بأن التفاوض هو أفضل الوسائل لتعظيم المصالح المشتركة لأطراف التفاوض.

٩. يتوقف نجاح التفاوض بدرجة كبيرة على أسلوب توظيف المهارات والقدرات لدى أفراد وفرق التفاوض في مراحل التحضير والتنفيذ للتفاوض وصياغة الاتفاق بين أطراف التفاوض.

١٠. يعدّ التفاوض عملية اجتماعية تفاعلية تستخدم فيها مهارات التفاوض وقدرات التأثير والإقناع حيث لا تتوقف على مجرد الحقائق والحسابات المنطقية وإنّما تشمل العديد من جوانب الرغبات والدوافع والحاجات والاتجاهات والعواطف والانفعالات.

11. يـرتبط التفـاوض بـالفطرة البشـرية حيـث يـمارس الإنسـان عمليـة التفاوض منذ مولده حتى مماتـه وإن اختلفـت الأهـداف والأسـاليب والأدوات، حيث نرى الطفل يستخدم سلاح البكاء والصـراخ ليعـبر عـن حاجتـه للغـذاء أو الإحسـاس بـالألم كوسـيلة لجـذب الانتبـاه والحصول على الاهتمام والعطف من المحيطين بـه حتـى يحصـل عـلى حاجاته .

التفاوض وصور السلوك الأخرى المتصلة بفض النزاع :

1. يتشابه التفاوض مع المساومة إلى حدّ كبير لدرجة أنّ البعض يسـتخدم اللفظين بمعنى واحد، ولكن التفاوض عمليـة أشـمل حيـث يمكـن اعتبار المساومة جزءاً من التفاوض.
2. يختلف التفاوض عـن الوسـاطة والتحكـيم في أنّ التفـاوض يتضـمن مواجهة مباشرة بين الطرفين ولكن الوسـاطة والتحكـيم لا يتضـمنان ذلك.
3. تتضمن الوساطة والتحكيم دخول طرف ثالث في النزاع بين الطـرفين الأصليين، بينما التفاوض يفترض المواجهة بين الطرفين فقط.
4. يمكن القول بان المساومة والوساطة والتحكيم هو الصور من سـلوك فض النزاع التي يمكن اسـتخدامها كلهـا في إطـار عمليـة التفـاوض الأكثر شمولاً.

خصائص عملية التفاوض:

١. التفاوض أداة لفضّ النزاع ولكنها استمرار مرهون باستمرار المصالح المشتركة وانهيارها مترتب تلقائياً على انهيار تلك المصالح، فالتفاوض أداة نلجأ إليها للمحافظة على المصالح المشتركة ولكن وجود تلك المصالح من الأصل أو الأمل في تحقيقها شرط في نشأة الحاجة إلى التفاوض واستمرارها.

٢. التفاوض عملية اجتماعية معقدة تتأثر بهيكل العلاقات الاجتماعية وتؤثر فيها وتتأثر باتجاهات المتفاوضين وتتأثر فيها.

٣. التفاوض عملية تتأثر بشخصية المفاوضين كما تتأثر بالقوى والموارد المتاحة لهم، ليس فقط من زاوية المحتوى المادي والموضوعي لتلك القوى والموارد وإنما من زاوية ما يدركه كل طرف من تلك القوى الموارد وأيضاً من زاوية القدرة على استخدامها بذكاء.

٤. تتجاوز آثار التفاوض في العادة أبعاد ما يتم من اتفاقات أو صفقات حيث تمتد إلى ما يتراكم من علاقات وما انعكس على تلك العلاقات من انعكاسات إيجابية أو سلبية كنتيجة للتفاوض.

٥. يتأثر التفاوض باعتبارات عديدة مثل توقعات الخصم وتقديرات المفاوض وسلوك الخصم والعلاقات السابقة واللاحقة والعادات والتقاليد المساندة واللغة المستخدمة والأهداف المعلنة وغير المعلنة.

٦. يتأثر الناتج المتحقق من التفاوض أيضاً باعتبارات خارجية عن مائدة المفاوضات.

7. يركز المفاوض في كثير من الأحيان على ما يتحقّق في الأجل القصير مقارناً بما يمكن تحقيقه في الأجل الطويل **وذلك لما يلي:**
   - ✓ لأن الأهداف قصيرة الأجل أكثر وضوحاً وتحديداً.
   - ✓ الأهداف طويلة المدى أكثر غموضاً وعمومية.
   - ✓ كفاءة الشخص غالباً ما تقاس بما أنجزه بالفعل وليس بما يحتمل أن ينجزه في المستقبل وهو ما يدفعه للتركيز على الإنجاز قصير الأجل.
8. التفاوض علم وفن في نفس الوقت.
9. مهارات التفاوض تتوقف بدرجة كبيرة على إلمام المفاوض بالعديد من العلوم في المجالات الإنسانية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
10. التفاوض عملية تمارس داخل كل النشاطات وفي كل المجالات داخل أي منظمة وتخرج من دائرة المستوى الدولي سواء في المجال السياسي أو العسكري وتخرج عن نطاق الحوار بين النقابة وإدارة المؤسسة ليشمل كل مجالات الحياة وفي كل الأنشطة والمؤسسات.

مراحل التفاوض:

يتم إتباع طريقة منظمة للتفاوض من أجل تحقيق نتائج مرغوبة من خلال مجموعة من المراحل:

- ✓ مرحلة التجهيزات.
- ✓ مرحلة النقاش.
- ✓ مرحلة توضيح الأهداف .

✓ مرحلة التفاوض للوصول إلى نتيجة مرضية للطرفين.
✓ مرحلة التوصّل إلى اتفاقية .
✓ مرحلة تنفيذ العمل حسب المسار المقترح .

أنواع التفاوض:

✍ **هناك نوعان للتفاوض:**

المفاوضات التكامليّة: في هذا النوع عادةً ما يفوز الجميع بشيء معين، ونحتاج هنا إلى مهارات أكثر تطوراً من مهارات المفاوضات التجارية، إذ إنّها أكثر تعقيداً، وكلمة تكاملية تعني ضم عدة أجزاء إلى الكل، وهنا يتم التعاون أو توحيد القوى لتحقيق هدف معين معاً.

مفاوضات التوزيع: هذه المفاوضات تعني وجود حد أو كمية معينة من الشيء، حيث يتم توزيعه وتقسيمه بين الأشخاص المعنيين، وفي هذا النوع تكون النّسب المراد تقسيمها محدودة ومتغيرة، إذ يواجه الطرفان هدف الحصول على القدر الأكبر من الشيء، ويتم استخدام هذا التفاوض في الأمور اليوميّة البسيطة.

مهارات التفاوض:

✍ **أهم المهارات التي يجب أن يكتسبها المفاوض الجيد:**

✓ أن يكون مرناً .
✓ أن يكون خلّاقاً.
✓ أن يكون مخططاً جيداً .أن يكون صادقاً.
✓ أن يتمتع بقدرة جيدة على التواصل.

أهمية المفاوضات:

✍ **تعمل المفاوضات الفعّالة على نجاح الأعمال وهذا لأنّها:**

- ✓ تبني علاقات جيّدة بين الأشخاص.
- ✓ تقدم حلولاً دائمة طويلة الأجل تلبي احتياجات الأطراف .
- ✓ تؤدي إلى تجنب المشاكل والصراعات بين الأطراف[١] .

نظرية التفاوض:

هي إحدى النظريات المعنية بصناعة القرار في كثير من نواحي الأنشطة الإنسانية.

أما نظرية التفاوض في مجال العلاقات الدولية فهي من النظريات التي تستهدف دراسة وتناول الأبعاد والمحددات التي من خلالها يمكن حسم المواقف الصراعية، ورسم السياسات وإدارة العلاقات الدولية في الظروف الطبيعية. ويلاحظ أن نظرية التفاوض في العلاقات الدولية هي مجرد نظرية من نظريات متعددة تعني بتفسير أو تحليل كيفية التوصل إلى قرارات توفيقية أو حلول وسط للمواقف الصراعية في صيغة تسويات سياسية. بمعنى أن نظرية التفاوض لا تصلح بشكل منفرد لتفسير عملية صناعة القرار الدولي والسياسة الدولية بمعزل عن نظريات أخرى مثل نظرية الصراع و نظرية الردع ونظرية المباريات ونظرية التحالفات ونظرية الواقعية وغيرها من نظريات.

---

١ -↑ *"What are Negotiations?", pon.harvard, Retrieved ٢٠١٩-٣-١٢. Edited. ↑ WILL KENTON (٢٠١٧-١٢-٢٨), "Negotiation" ،investopedia, Retrieved ٢٠١٩-٣-١٢. Edited. ↑ "negotiation", collinsdictionary*

وفي واقع الأمر أن مصطلح "نظرية التفاوض" هو تعبير مجازي، فلا يعكس هذا المصطلح في الأصل وجود نظرية واحدة أو نظرية مُحكمة تسمى نظرية التفاوض بالمعنى الدقيق، بل هي في مجملها مجموعة اجتهادات فكرية وافتراضات سببية *Assumptions Causality* أو قراءات تفسيرية لربط السبب بالمسبب . *Attributing* فضلاً عن أن نظرية التفاوض شأنها شأن غيرها من النظريات السلوكية لا يمكن أن نُعزيها أو ننسبها لشخص واحد، بل هي نتاج اجتهادات كتاب ومفكرين كُثر في مجالات إنسانية واجتماعية متعددة كعلم الاجتماع والنفس والسياسة والإدارة وغيرها من علوم سلوكية. (١)

١- https://ar.wikipedia.org/wiki/

الفصل الثاني
التفاوض في الإسلام

الرسول ﷺ مفاوضًا ومستشيرًا

الإطار المرجعي

- مبدأ التفاوض في معاملة رسول الله للآخر وفوائده.
- إعمال مبدأ الشورى في سيرة المصطفى ﷺ لتدبير شؤون المسلمين.
- من فوائد الشورى والتفاوض رص الصف الداخلي وتدبير الاختلاف.
- **نصوص الاستدلال من سورة يوسف:**

﴿ قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ لَا تَقْتُلُواْ يُوسُفَ وَأَلْقُوهُ فِي غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ إِن كُنتُمْ فَٰعِلِينَ ﴾ [سورة يوسف: الآية ١٠]

﴿ وَجَآءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ فَدَخَلُواْ عَلَيْهِ فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ ۝٥٨ وَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ قَالَ ٱئْتُونِي بِأَخٍ لَّكُم مِّنْ أَبِيكُمْۚ أَلَا تَرَوْنَ أَنِّيٓ أُوفِي ٱلْكَيْلَ وَأَنَا۠ خَيْرُ ٱلْمُنزِلِينَ ۝٥٩ فَإِن لَّمْ تَأْتُونِي بِهِۦ فَلَا كَيْلَ لَكُمْ عِندِي وَلَا تَقْرَبُونِ ۝٦٠ قَالُواْ سَنُرَٰوِدُ عَنْهُ أَبَاهُ وَإِنَّا لَفَٰعِلُونَ ﴾ [سورة يوسف: الآية٥٨- ٦١]

النصوص المؤطرة:

النص الأول: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ ﴾ [سورة آل عمران: الآية ١٥٩]

النص الثاني: ﴿ فَمَآ أُوتِيتُم مِّن شَىْءٍ فَمَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ (٣٦) وَٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا۟ هُمْ يَغْفِرُونَ (٣٧) وَٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ (٣٨) وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْىُ هُمْ يَنتَصِرُونَ (٣٩) وَجَزَٰٓؤُا۟ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ۖ فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ (٤٠) ﴾ [سورة الشورى: الآية٣٦- ٤٠]

النص الثالث: ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا (١) لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا (٢) وَيَنصُرَكَ ٱللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا ﴾ [سورة الفتح: الآية١ – ٣]

مفهوم التفاوض:

هو أسلوب من أساليب حل النزاعات وتسوية الصراعات بين طرفين أو أكثر من خلال الحوار وتبادل وجهات النظر باستخدام كافة الأساليب لتحقيق مصلحة المفاوض

من عناصره الرئيسية:

الموقف التفاوضي: يتم بين طرفي التفاوض التي تباشر عملية التفاوض سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

القضية التفاوضية: يدور التفاوض حول قضية معينة قد تكون اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية .. ومن خلال قضية التفاوض يتحدد الهدف التفاوضي.

الرسول ﷺ مفاوضًا:

نماذج مفاوضاته ﷺ:

مفاوضاته المشركين في صلح الحديبية، ويهود بني النضير في شأن خيبر، خلال صلح الحديبية اتصف ﷺ بالهدوء رغم استفزاز سهيل ابن عمرو للرسول ﷺ مقابل دفع قريش لقبول السلم لمدة عشر سنوات حينها كان الصحابة في موقف الدفاع عن النفس، تم الصلح في السنة السادسة للهجرة، الموقع الجغرافي لمكة باعتبارها محجا للعرب، قوى من موقف النبي ﷺ في التفاوض، وأحرج قريش كونه قصد مكة معتمرًا وليس محاربًا.

مميزات أسلوب تفاوض الرسول ﷺ:

- **تقوية موقفه ﷺ مفاوضًا:** ببيعة الرضوان التي بايعه عليها الصحابة على الثبات.
- **إرباك الخصوم:** باستمالة إحدى القبائل إلى صفه كونه قصد مكة للعبادة وليس للحرب.
- **فرض الاحترام لقواعد التفاوض:** باشتراطه إطلاق عثمان مقابل السلم.
- **كفاءة الانسحاب التفاوضي:** قبوله ﷺ شرط عدم كتابة البسملة و محمد رسول الله.

❋ **مفهوم الاستشارة**: هـي طلـب رأي الغـير والنصـيحة في اتخـاذ الـرأي الرشيد والوصول لأفضل نتيجة ممكنة.

الشورى مبدأ أصيل في الإسلام :

اعتمده ﷺ امتثالاً لأمر الله تعالى ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ﴾ [سورة آل عمران: الآية ١٥٩]، وقد كان النبي ﷺ يُكثِر مِن مُشاورة أصـحابه في قضـايا الحـروب والسِّلْم؛ حتَّى قال أبو هريرة رضي الله عنه:"ما رأيت أحدًا أكثر مُشاورةً لأصحابه مِن رسول الله ﷺ."

نماذج مشاورته ﷺ:

- استشارته ﷺ لأصحابه في الخروج لغزوة بدر.
- نزوله ﷺ عند رأي سلمان الفارسي في غزوة الخندق.
- في صُلحِ الحُدَيبية؛ حين امتنع الصحابة مـن التحلـل، حيـث أشـارت أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها حين أمَـرَ النبـي ﷺ الصـحابةَ أن يَنحـرُوا هـدْيَهم ويَحلِقوا رؤوسهم، فلم يقمْ منهم أحد، فدخَل عليها ﷺ فذكَر لها ما لقـي من الناس، فقالت أم سلمة: يا نبي الله، أتُحبُّ ذلك؟ اخـرُجْ ثـمَّ لا تُكلِّـمْ أحدًا منهم كلمة، حتى تَنحَر بُدْنك، وتَدعوَ حالِقَك فيَحلِقَك، فخرَج فلم يُكلِّم أحدًا منهم حتى فعل ذلك؛ نحَر بدنه، ودعا حالِقَه فحلَقه، فلما رأوا ذلك، قاموا فنحروا، وجعل بعضهم يَحلِق بعضًا؛ حتى كاد بعضهم يَقتُـل بعضًا غمًّا، فقدَّمتْ رضي الله عنها للنبي ﷺ هذه المشورةَ التي نجا بها أصـحابُه مِـن الوقوع في مُخالَفة أمرِه ﷺ[١].

---

١ -*http://tawasoul.over-blog.net/article-٣٢٤٠٥٧٨٤.html*

منهج الرسول في التفاوض وحل النزاعات:

1. **مفهوم التفاوض**: تعني فوض رد و أوكل. وفاوضه في الأمر بادله لرأي فيه من أجل الوصول إلى تسوية واتفاق. والتفاوض أسلوب لحل النزاعات المعقدة التي تتداخل فيها المصالح السياسية بالمصالح المعنوية.

2. **أسلوب الرسول في التفاوض: "صلح الحديبية نموذجًا"**: ظهرت إمكانات الرسول التفاوضية في قدرته على التخطيط و إدراكه للسياق التاريخي والجغرافي للحدث، كما ظهرت في هدوءه أمام شروط سهيل بن عمرو المستفزة. وقد تمكن الرسول بفضل ذلك من إرباك موقف خصومه والنجاح في تحويلهم من منطق الحرب إلى منطق السلم.

أ- **السياق التاريخي**: شهدت الفترة التي سبقت السنة السادسة للهجرة، مجموعة من المواجهات المسلحة، حدثت كلها على مشارف المدينة . وكان فيها المسلمون في موقف الدفاع عن النفس.

ب- الموقع الجغرافي و طبيعة تحرك الرسول:

- ✓ **نوعية الموقع**: تضم مكة، الكعبة المشرفة. الشيء الذي جعل مكة حرما عند العرب. وقريش بوصفهم سكان مكة كانوا مسئولين عن حسن استقبال الحجاج و المعتمرين وتسهيل أداءهم مناسكهم.

- ✓ **كانـت طبيعـة تحـرك الرسـول تعبديـة ولم تكـن قتاليـة**، و حرص الرسول على إظهار ذلك، حيث كان المسلمون محرمين ويسوقون أمامهم الهدي، وهي مظـاهر تـدل عـلى تعظـيمهم للبيت الحرام، وعدم رغبتهم في القتال فيه.
- ✓ **إسـتراتيجية الرسـول السـلمية**، أربكـت موقـف قـريش العدائي، وأظهرت خطأه حسب المعايير والأعراف التي كـان يجمع عليها الناس، خاصة ما قام بـه القرشـيون مـن مناوشـة المسلمين، وأسرهم لمبعوث الرسول عثمان ابن عفان.

أهم ما امتاز به أسلوب الرسول في التفاوض:

- ♦ **تقويـة الموقـف في مواجهـة الخصـم**: وذلـك بمعاهـدة المسـلمين للرسول، على الثبات ، و الوقوف إلى جانبه في جميع الأحوال.
- ♦ **إرباك وحدة الخصوم**: وذلك باستمالة زعـيم حلـف الأحـابيش، إلى تأييد موقف الرسول، بعد أن ظهرت قريش بمظهر من يصـد النـاس عن البيت الحرام.
- ♦ **فرض احترام قواعـد التفـاوض عـلى الخصـوم**: وذلـك باشـتراط الرسول، إطلاق سراح عثمان، قبـل إجـراء أي اتفـاق، لأن التعـرض للرسل والمبعوثين، ينافي الأعراف المرعية، عند كل الأمم و الشعوب، فالرسول مستأمن.

- **كفاءة الانسحاب التفاوضي**: أي القدرة على تقـديم التنـازلات ، إذا كانت فيها مكاسب محققة. ومن ذلك تقديم الرسول تنازلات شكلية، لا أثر لها ، ما دامت ستقود الطرف الآخر إلى الاتفاق.

الشورى هي منهج الرسول في اتخاذ القرار:

١. مفهوم الشورى:

أشار عليه أي أومأ إليه بالرأي. و الشـورى هـي إشراك أهـل الـرأي في اتخاذ القرار.

٢. الشورى من مبادئ الإسلام:

ويظهر ذلك، في حرص الرسول على اللجوء إليها، قبـل اتخـاذ أي قـرار حاسم. فقد كان و يأخذ برأي الأغلبية و لو خالف رأيه الشخصي.

٣. نماذج للمواقف التي أخذ فيها الرسول بالشورى:

من المواقف التي كانت فيها الشورى، سبباً في تحقيـق الانتصـارات، مـا حدث قبل معركة بدر. حيث أن قرار الحرب كـان جماعيـاً ولم ينفـرد الرسـول باتخاذه.

٤. أخذ الرسول لشورى صادرة عن زوجته:

مكن رأي أم سلمة زوجة الرسول من حل أزمة كانت ستنفجر بعد صلح الحديبية، حيث أن المسلمين تقاعسوا، عن تنفيذ أمـر الرسـول، بالتحلـل مـن الإحرام، ونحر الهدي، دون أداء العمرة ، وذلك نزولا عند مقتضيات صلح

الحديبية، التي نصت على رجوع المسلمين إلى المدينة دون اعتمار. أشارت أم سلمة على الرسول بأن يبادر هو نفسه بذبح الهدي و التحلل من الإحرام، فلما فعل ذلك تبعه الناس و أنهي المشكل[1].

صلح الحديبية:

صلح الحديبية هو صلح عقد في شهر ذي القعدة من العام السادس للهجرة (مارس٦٢٧م) بين المسلمين وبين مشركي قريش بمقتضاه عقدت هدنة بين الطرفين مدتها عشر سنوات لكنه نقض نتيجة اعتداء بنو بكر على بنو خزاعة

الأسباب:

في شهر ذي القعدة من العام السادس للهجرة، أعلن النبي محمد ﷺ أنه يريد المسير إلى مكة لأداء العمرة .

وكان الرسول ﷺ يخشى أن تتعرض له قريش بحرب أو يصدوه عن البيت الحرام، لذلك استنفر من حوله من أهل البوادي من الأعراب ليخرجوا معه، فأبطؤوا عليه، فخرج بمن معه من المهاجرين والأنصار وبمن لحق به من العرب.

[1] -*http://educislam.over-blog.fr/٢٠١٧/٠٤/-٨.html*

وقد كشف القرآن الكريم عن حقيقة نوايا الأعراب، قال الله تعـالى:
﴿ سَيَقُولُ لَكَ ٱلْمُخَلَّفُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا فَٱسْتَغْفِرْ لَنَا ۚ يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ فِى قُلُوبِهِمْ ۚ قُلْ فَمَن يَمْلِكُ لَكُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعًۢا ۚ بَلْ كَانَ ٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًۢا ﴿١١﴾ بَلْ ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ وَٱلْمُؤْمِنُونَ إِلَىٰٓ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا وَزُيِّنَ ذَٰلِكَ فِى قُلُوبِكُمْ وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ وَكُنتُمْ قَوْمًۢا بُورًا ﴾
[سورة الفتح: الآية١١ – ١٢]

وقد ذكر مجاهد أن الأعـراب الـذي عنـتهم الآيـة هـم أعـراب جهينـة ومزينـة، وذكـر الواقـدي أن الأعـراب الـذي تشـاغلوا بـأموالهم وأولادهـم وذراريهم هو بنوبكر و مزينة و جهينة.

وأذّن في أصحابه بالرحيل إليها لأدائهـا وسـار النبـي محمـد ﷺ بـألف وأربع مئة من المهاجرين والأنصار، وكان معهم سلاح السـفر لأنهـم يرغبـون في السلام ولا يريـدون قتـال المشــركين، ولبسـوا ملابـس الإحـرام ليؤكـدوا لقريش أنهم يريدون العمرة ولا يقصدون الحرب، وما حملوا مـن سـيوف إنـما كان للحماية مما قد يعترضهم في الطريـق. وعنـدما وصـلوا إلى (ذي الحليفـة) أحرموا بالعمرة. فلما اقتربوا من مكة بلغهم أن قريشاً جمعت الجموع لمقـاتلتهم وصدهم عن البيت الحرام .

فلما نزل النبي محمد ﷺ بالحديبية أرسل عثمان بن عفان إلى قريش وقـال له: "أخبرهم أنّا لم نأت لقتال، وإنما جئنا عماراً، وإدعهـم إلى الإسـلام، وأَمَـرَه أن يأتي رجالاً بمكة مؤمنين ونساء مؤمنـات، فيبشــرهم بـالفتح، وأن الله عـز وجل مُظهر دينه بمكة. فانطلق عثمان، فأتى قريشاً، فقالوا: إلى أين ؟ فقال:

بعثني رسول الله أدعوكم إلى الله وإلى الإسلام، ويخبركم: أنه لم يأت لقتال، وإنما جئنا عماراً. قالوا: قد سمعنا ما تقول، فانفذ إلى حاجتك."

ولكن عثمان احتبسته قريش فتأخر في الرجوع إلى المسلمين، فخاف النبي عليه، وخاصة بعد أن شاع أنه قد قتل، فدعا إلى البيعة، فتبادروا إليه، وهو تحت الشجرة، فبايعوه على أن لا يفروا، وهذه هي بيعة الرضوان .

وقامت قريش بإرسال عروة بن مسعود الثقفي إلى المسلمين فرجع إلى أصحابه، فقال: أي قوم، والله لقد وفدت على الملوك كسرى وقيصر والنجاشي والله ما رأيت ملكاً يعظمه أصحابه كما يعظم أصحاب محمد محمداً. والله ما انتخم نخامة إلا وقعت في كف رجل منهم، فدلك بها وجهه وجلده، وإذا أمر ابتدروا أمره، وإذا توضأ كادوا يقتتلون على وضوئه، وإذا تكلم خفضوا أصواتهم، وما يحدون إليه النظر تعظيماً له، ثم قال: وقد عرض عليكم خطة رشد فاقبلوها."

ثم أسرعت قريش في إرسال سهيل بن عمرو لعقد الصلح، فلما رآه النبي قال: "قد سهل لكم أمركم، أراد القوم الصلح حين بعثوا هذا الرجل، فتكلم سهيل طويلاً ثم اتفقا على شروط الصلح."

شروط الصّلح:

فلما اتفق الطرفان على الصلح دعا رسول الله علي بن أبي طالب فقال له: "اكتب: بسم الله الرحمن الرحيم"؛ فقال سهيل: أما الرحمن، فما أدري ما هو؟ ولكن اكتب: باسمك اللهم كما كنت تكتب.فقال المسلمون: والله لا نكتبها إلا

بسم الله الرحمن الـرحيم فقـال: "اكتـب: باسـمك اللهـم"، ثـم قـال: "اكتب: هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله". فقال سهيل: والله لو نعلم أنـك رسول الله ما

صددناك عن البيت، ولكن اكتب محمد بن عبد الله؛ فقـال: "إني رسـول الله، وإن كذبتموني اكتب محمد بن عبد الله."

✍ **ثم تمت كتابة الصحيفة على الشروط التالية:**

- وأن من أراد أن يدخل في عهد قريش دخل فيه، ومـن أراد أن يـدخل في عهد محمد من غير قريش دخل فيه.
- ويمنعوا الحرب لمدة ١٠ سنين.
- أن يعود المسلمون ذلك العام على أن يدخلوا مكـة معتمـرين في العـام المقبل.
- عدم الاعتداء على أي قبيلة أو على بعض مهما كانت الأسباب.
- أن يرد المسلمون من يأتيهم من قريش مسلمًا بدون إذن وليه، وألا تـرد قريش من يعود إليها من المسلمين.

ودخلت قبيلة خزاعة في عهد محمد ﷺ ، ودخل بنو بكرفي عهد قريش .

فلما فرغ من قضية الكتاب، قال محمد ﷺ لأصحابه: "قوموا فـانحروا، ثم احلقوا، وما قام منهم رجل، حتى قالها ثلاث مرات. فلما لم يقم منهم أحـد، قام ولم يكلم أحداً منهم حتـى نحـر بدنـه ودعـا حالقـه؛ فلـما رأوا ذلـك قـاموا فنحروا، وجعل بعضهم يحلق بعضاً، حتى كاد بعضهم يقتل بعضاً غمًا."(١)

١ - https://ar.wikipedia.org/wiki/

الفصل الثالث

إستراتيجيات التفاوض في الأزمات الدولية

"أزمة سد النهضة نموذجاً"

دراسة تقويميـة

مقدمـة:

لارتباط المصريين بنهر النيل كان من الأمور الحتمية أن يجيء البعد النيلي في طليعة أبعادنا القومية وعلاقاتنا الخارجية، فما من رباط يربط مصر بجيرانها أعمق من نهر النيل، وما من منطقة يمكن أن ترتبط بها مصر أكثر من تلك التي يربطها بها نهر النيل، ولذلك شكلت دول حوض النيل أهم دوائر العمل في العلاقات الخارجية المصرية سواء في أطر ثنائية أو جماعية وتعددت أشكال روابطنا بشعوب تلك الدول الأفريقية ما بين روابط عرقية ومادية إلى علاقات تاريخية وسياسية وثقافية واقتصادية(1).

وفي الوقت الحاضر وبسبب التطور الكبير الذي أصبح عليه العالم زادت الحاجة إلى استخدام المياه كأحد العناصر الأساسية للتطور والتنمية البشرية، في مختلف المجالات الزراعية والصناعية وأصبح الصراع حول مصادر المياه من أنهار وبحيرات حقيقة لا يمكن إنكارها خاصة في أحواض الأنهار التي تشترك فيها أكثر من دولة.

والحاجة إلى المياه مرشحة دائماً للزيادة بسبب تزايد السكان المطرد لسكان العالم فقد جاءت في دراسة لمنظمة العمل الدولية في نوفمبر ١٩٩٣ أنه في عام ٢٠٢٥ سيكون واحد من كل ٣ أشخاص على سطح الكرة الأرضية يعاني من ندرة المياه، ولقد فتحت نظرية العالم والمفكر الاجتماعي والاقتصادي البريطاني

مالتوس "Malthus" حيث ترى أن تعداد البشر في العالم يتزايد بمتوالية هندسية (١، ٢، ٤، ٨، ١٦ ...) بينما تزايد الموارد بمتوالية حسابية (١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥ –...) وهذا سوف يؤدي إلى زيادة سكانية تؤدي إلى ندرة مائية[٢].

لذلك أثارت قضية "سد النهضة" الذي تبنيه إثيوبيا منذ عام ٢٠٠٩ ردود فعل واسعة، نظراً لتأثيراته المستقبلية على حصة كل من مصر والسودان من مياه النيل، وقد اختلفت ردود الأفعال المصرية حول مشروع السد، وتنوعت ما بين خطاب رسمي صادر عن مؤسسات الدولة، وخطابات صادرة عن الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام والأزهر والكنيسة ومؤسسات المجتمع المدني ومواقع التواصل الاجتماعي وغيرها، كما اختلفت طبقا لتغير نظام الحكم منذ عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك، مروراً بحكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة عقب ثورة يناير، ثم عهد الرئيس محمد مرسي، والآن تحت قيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي[٣].

قسمت الدراسة إلى ثلاث مباحث رئيسية وهي:

- **المبحث الأول:** الإطار المنهجي للدراسة.
- **المبحث الثاني:** الاتفاقيات المنظمة لمياه دول حوض النيل – نظرة تاريخية.

- **المبحث الثالث:** الدبلوماسية المصرية وأزمة سد النهضة – رؤية مستقبلية.

مشكلة الدراسة:

إذا كان التوتر هو السمة العامة الذي ظل ملازماً للعلاقات بين دول حوض النيل فإن الوصول إلى مبادرة جماعية لهو بالأمر الجدير بالدراسة خاصة وأنه يعني تغييراً في بعض المواقف وإذا كانت دراسة مواقف دول حوض النيل حيال قضية المياه هو أمر مهم، فإن الأهم هو معرفة أبعاد الموقف المصري من هذه المبادرة وما هي الاعتبارات الحاكمة للموقف المصري من مياه النيل بشكل عام ومن مبادرة دول حوض النيل بشكل خاص.

كما أن قضية المياه بالنسبة لمصر هي قضية مصيرية لا تحتاج إلى من يبرز أهميتها وأن عدد سكان مصر الآن أصبح ١٠٢ مليون نسمة وفقاً لتعداد ٢٠١٧ وهذا يدل إلى احتياج المزيد من المياه، وكذلك اعتماد الزراعة على المياه بشكل أساسي إلا أن حصة مصر من المياه ثابتة لا تتغير بالرغم من محاولات التنمية واستصلاح وزراعة مليون ونصف فدان وبالرغم من الزيادة السكانية.

ومن الملاحظ أن الرأي العام المصري تشكل وظهر بعد قيام الجانب الإثيوبي وقيامه ببناء سد عرف بـ"سد النهضة" الأثيوبي وما له من تأثيرات محتملة على كمية مصر من المياه وأن قضية المياه خاصة مياه النيل تحتل موقعاً متقدماً في العقل والوجدان المصري وأن القلق المصري والمخاوف المصرية لا ينبغان مما يجري أو مما هو كائن حالياً إنما مما يحتمل أن يحدث في المستقبل.

ولأن مصر هي النيل والنيل هو مصر كان من الأمور الحتمية أن تأتي المسألة المائية على رأس اهتمامات الشعب المصري وقضاياه القومية، وأن يجيء البعد النيلي في طليعة أبعاده الخارجية فما من رباط يربط مصر بخارجها

وجيرانها أعمق من النيل، وما من منطقة يمكن أن ترتبط بها مصر أكثر من تلك التي يربطها بها نهر النيل، ولذلك شكلت دول حوض النيل أهم مجالات العمل في علاقات مصر الخارجية فحين بدأت إثيوبيا في بناء سد النهضة دون مراعاة لمصالح دولتي المصب تولدت أزمة حقيقية في العلاقات المصرية الأثيوبية تسببت في كثير من حالات المد والجزر بين البلدين طيلة السنوات الخمس الأخيرة مما انعكس على توجهات مصر السياسية خاصة داخل القارة الأفريقية[٤]، وانطلاقاً من هذه الظروف والمعطيات جاءت هذه الدراسة حيث تمثلت مشكلة الدراسة تحت عنوان "إستراتيجيات التفاوض في الأزمات الدولية" أزمة سد النهضة نموذجاً وذلك للتعرف على أهم الإستراتيجيات التفاوضية المستخدمة لحل مشكلة الصراع القائم بين الجانب المصري والإثيوبي على مشكلة مياه النيل وبناء "سد النهضة".

الدراسات السابقة:

- **دراسة أسامة الرشيدي (٢٠١٧[٥]):**

تمثلت مشكلة الدراسة في رصد وتحليل خطاب عدد من وسائل الإعلام المصرية في تغطيتها لقضية سد النهضة، مع بعض التحليل لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي وذلك لمدة عامين في الفترة من يونيو ٢٠١٤ حتى يونيو ٢٠١٦ وتقديم تصنيفاً لأهم تلك الخطابات وجذورها في الفكر المصري وتسبب في عدد مشكلات في العلاقات مع السودان وأثيوبيا.

اعتمدت الدراسة على منهج تحليل الخطاب الإعلامي وهو ما يتيح للباحث قراءة أعمق وأكثر شمولية وتحليلية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

١- الدعوة إلى استخدام القوة كما نشرت عدد من الصحف سيناريوهات ضرب سد النهضة.

٢- الحنين للماضي الاستعماري حيث ارتبطت المطالب المستمرة بضرب سد النهضة واستخدام القوة ضد أثيوبيا بالحنين للماضي الاستعماري المصري في القارة الأفريقية وارتبط ذلك بخمس زعماء هم محمد علي – الخديوي إسماعيل – جمال عبد الناصر – أنور السادات – حسني مبارك.

٣- انتشر الحديث عن المؤامرات الأجنبية بصورة كبيرة في الخطاب المصري تجاه الأحداث المختلفة وكانت المؤامرة التفسير الجاهز لأي مشكلة أو هزيمة.

- **دراسة: خالد فؤاد (٢٠١٦)(٦):**

استعرضت هذه الدراسة المسارات المصرية المحتملة لمستقبل ملف سد النهضة، ما بين سحب الاعتراف بالسد وتدويل القضية، أو اللجوء إلى عمل عسكري كحل أخير لكنه مستبعد، نظراً لأنه ينتج عنه إقحام مصر في أزمات مع أطراف دولية مشاركة في بناء وتمويل السد، وصعوبة توجيه الضربة نفسها لأثيوبيا لأنها ليست دولة حدودية مع مصر، أما المسار الثالث والمرجح هو الاستمرار في المفاوضات بهدف إدخال تعديلات فنية على السد للحد من أضراره.

- **دراسة: شحاتة عوض (٢٠١٦)(٧):**

ركزت هذه الدراسة على إنشاء تحالفات مصرية جديدة للتعامل مع القضية،واقترحت تحسين العلاقات مع السودان وتسوية أي خلافات معها، وتنقية العلاقات مع قطر وتركيا لأنهما يمكن أن يؤثرا على الساحة الإثيوبية، بالإضافة إلى السعودية والإمارات اللذين يمتلكان استثمارات ضخمة هناك، وأخيراً التحرك على المستوى الإقليمية الدولية لشرح مطالب مصر ومخاوفها من السد، مع التوازن بين الحديث عن الحقوق المصرية والتأكيد على عدم معارضة مصر لحق دول حوض النيل في التنمية.

- **دراسة : عماد حمدي (٢٠١٦)(٨):**

هدفت هذه الدراسة إلى التركيز على التحديات التي تواجه المفاوض المصري في موضوع السد، منها الموقف السوداني الأكثر قرباً إلى الجانب الإثيوبي، وفقدان مصر النفوذ الذي مارسته لفترة طويلة على القوى المانحة التقليدية مثل البنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي لمنع تمويل السد، بعد إعلان المبادئ الذي احتوى على اعتراف ضمني بالسد وعدم اعتراف إثيوبيا بغالبية الاتفاقيات الموقعة بدعوى أنها تمت تحت سلطة الاستعمار واعتراضها على مبدأ الحقوق التاريخية المكتسبة.

أما عن البدائل التي توصلت إليها الدراسة فهو لجوء مصر إلى أدوات القانون الدولي المتعارف عليها في حل النزاعات الدولية كالمساعي الحميدة أو الوساطة والتوفيق، والتحكيم الدولي، واللجوء إلى مجلس السلم والأمن الأفريقي للبحث عن تسوية أفريقية للأزمة والتحرك في مسارات متوازية

دولية لإثبات ضرر السد المدمر على أوجه الحياة في مصر واللجوء إلى محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن الدولي لإلزام إثيوبيا بوقف العمل في السد لحين الانتهاء من الدراسات اللازمة.

- **دراسة : محمد رياض (٢٠١٦)(٩):**

أوضحت هذه الدراسة أن هناك تضارب في المعلومات عن تصميم سد النهضة وحجم انسياب المياه خلفه وبالتالي تأثيره على حصص المياه لمصر، موصياً بالحذر في المفاوضات المصرية مع إثيوبيا وعدم الالتفات إلى شعارات الإخاء الأفريقية لأنها "لا تعني شيئاً في مفاوضات تمس جذور حياة مصر" ومطالباً بعدم موافقة مصر على السد إلا إذا كانت متيقنة تماماً من أنه سيؤدي إلى "استخدام عادل" للمياه، لأن موافقة مصر على السد تلغي اعتراضها عليه بعد ذلك.

- **دراسة: جمال ضلع (٢٠١٥)(١٠):**

ناقشت هذه الدراسة أزمة سد النهضة من منظور إدارة الأزمات، وركزت على أن ما يجمع دول حوض النيل أكثر مما يفرقهم، موصية بتسوية أي خلافات بالوسائل السلمية مع عدم الاستقواء بأي قوى خارجية وإدراك مخاطر أي لجوء إلى استخدام القوة من جانب أي طرف.

- **دراسة: دينا إبراهيم (٢٠١٥)(١١):**

وركزت هذه الدراسة على السياسة الخارجية لمصر تجاه سد النهضة وتوصلت إلى أن هذه القصة كشفت عن تراجع الدور المصري في إفريقيا التي تغيرت بدورها وأصبحت "بيئة تنافسية" أمام دول عديدة مما يزيد من أهمية

إعطاء أفريقيا الأولوية في إستراتيجية العمل الخارجي المصري، واقترحت الدراسة تشكيل لجنة إدارة أزمة وطنية للتعامل تحديدا مع سد النهضة، وضرورة مشاركة مصر في مختلف مراحل تنفيذ السد بحيث تصبح شريكاً أساسياً لأثيوبيا.

وأوضحت الدراسة تبني خطاب إعلامي تصالحي تجاه إثيوبيا ودول حوض النيل، والبعد عن لغة التصعيد والتهديد التي تأتي دائماً بنتائج عكسية والتركيز على أن قضية نهر النيل هي مصدر من مصادر التعاون بين شعوب حوض النيل، ورغم ذلك طالبت الدراسة باستخدام ما سمته وسائل الترغيب والترهيب بما فيها أدوات الضغط الدبلوماسي الاستخباراتي وهو ما يشكل تناقضاً مع المطالب السابقة بالبعد عن استخدام لغة التصعيد.

- **دراسة : مي غيث ٢٠١٣**(١٢):

أوصت هذه الدراسة بإعادة الدور المصري في إفريقيا ورفع مستوى التمثيل الدبلوماسي والاهتمام بالدائرة الإفريقية والكف عن التصريحات الاستعلائية من الجانب المصري، بالإضافة إلى تحقيق مزيد من التعاون في جميع المجالات الاقتصادية والثقافية والرياضية والتنمية وتفعيل الدبلوماسية الشعبية.

- **دراسة: محمد بن عيسى الأحمدي** (**٢٠١٣**)(**١٣**):

هدفت الدراسة إلى التعرف على التفاوض في القرآن الكريم من خلال الآيات الكريمة والأحداث والمواقف مع الأنبياء عليهم السلام، وتضمنت الدراسة مفهوم التفاوض والدراسة العلمية والأخلاقية ومجالاته وأساليبه، وأوضحت الدراسة الآثار المترتبة على التفاوض مع الفرد والمجتمع،

وتضمنت أيضا مجموعة من القضايا والمفاهيم التي تحتاجها الأمة وترتقي بها.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

١- أن التفاوض منهج إسلامي أصيل.

٢- وأن القادة يجب أن يتميزوا بإجادة وإتقان التفاوض.

٣- الدول الكبرى أصبح لها اهتمام كبير بعملية التفاوض لاستشعارها بأهميته.

٤- إجادة التفاوض له إثر إيجابي على الحياة كما أن تركه له أضرار وخيمة وسلبية.

٥- أوصت الدراسة بالاهتمام بالتفاوض لأنه هو الذي يحقق التعاون والمصالح.

- **دراسة : محمد معوض عبد الهادي (٢٠١٣)(١٤):**

هدفت الدراسة إلى وضع إستراتيجية لتنمية الوعي التفاوضي لمواجهة بعض المشكلات في التعليم في ضوء متغيرات العصر من خلال التعرف على طبيعة التفاوض ومجالاته ووسائله والتعرف على واقع تنمية الوعي التفاوضي، **كما خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج منها:**

١- توافر ثقافة إدارة الأعمال واتخاذ القرار أثناء التفاوض ووجود علاقة وثيقة بين نتائج الاستبانة في تطبيق الوعي التفاوضي في مواجهة بعض المشكلات.

٢- تزويد الطلاب بالمعارف والمهارات التفاوضية اللازمة للتغلب على مشكلات التعليم.

٣- تدريب القيادات المتوسطة والعليا على مهارات التفاوض حتى لا يشكلوا عائقاً أثناء العملية التعليمية.

- **دراسة: أحمد مجدي عبد الكريم (٢٠١٢)(١٥):**

تناولت الدراسة بالتحليل عملية التفاوض الدولي وأبعاده المختلفة ودلالاته النظرية مع اختيار مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي وتحليل تلك العملية بما تشمله من أبعاد اقتصادية واجتماعية وما يعترضها من عقبات بهدف استكشاف منهج الطرفين محل الدراسة في عملية التفاوض بالإضافة إلى بحث وتقييم إستراتيجيات وتكنيكات الطرفين في التفاوض بمراحله المختلفة ومحاولة استشراق مستقبل مسار تركيا في الأجلين المتوسط والطويل، لاسيما في ضوء أن المفاوضات التركية – الأوروبية تعد أحد المراحل الشائكة لتوسع الاتحاد.

وأوضح الباحث أن من أهم النتائج:

١- الطبيعة الخاصة للمفاوضات التركية الأوروبية في ضوء القضايا المرتبطة بالعامل الاقتصادي.

٢- أن هيكل الاقتصاد التركي يغلب عليه الطابع الزراعي بالمقارنة بالدول المتقدمة في الاتحاد الأوروبي.

- **دراسة: أمل البكري البيلي (٢٠١٢)(١٦):**

أوضحت الدراسة أن التفاوض من أهم الأساليب التي تستعين بها الدول على تحقيق الأهداف والمقاصد المنشودة من وراء تبادلها العلاقات مع الدول، كما أن التفاوض يستخدم في إبرام الاتفاقيات والمعاهدات، وأوضحت الدراسة مواصفات المفاوض المسلم والشروط الواجب توافرها في جميع المراحل التفاوضية.

وتناولت الدراسة المفاوضات الإسلامية في صلح الحديبية وإستراتيجيات التفاوض التي تمت واستخدم فيها الرسول ﷺ مهارات عديدة ووظف العوامل النفسية والثقافية لتحقيق الهدف الإستراتيجي وهو نشر الدعوة الإسلامية، وأوضحت الدراسة بأن صلح الحديبية أرسى قواعد ومهارات تحكم عملية وعلم التفاوض والمفاوضات وتمثلت في الإعداد الجيد والقدرة على تيسير المفاوضات والمهارات في إدارة الحوار.

✍ التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال عرض الدراسات السابقة لوحظ أن هناك دراسات تناولت أزمة سد النهضة من حيث التناول الإعلامي سواء في الصحف أو مواقع التواصل الاجتماعي كما في دراسة (أسامة الرشيدي ٢٠١٧) ودراسات ركزت على ضرورة قيام مصر بعمل تحالفات مصرية جديدة للتعامل مع الأزمة كما في دراسة (شحاتة عوض ٢٠١٦)، ودراسات استعرضت المسارات المصرية المحتملة لمستقبل سد النهضة (دراسة خالد فؤاد ٢٠١٦) ودراسات أو صحة التحديات التي تواجه المفاوض المصري (عماد حمدي ٢٠١٦)، ودراسات تفيد

بأن هناك تضارب في المعلومات عن تصميم سد النهضة (محمد رياض ٢٠١٦)، وأخرى ناقشت الدراسة أزمة سد النهضة من منظور إدارة الأزمات (جمال ضلع ٢٠١٥)، ودراسات دعت بعودة الدور المصري لأفريقيا (مي غيث ٢٠١٣)، ودراسات دعت إلى وضع إستراتيجية لتنمية الوعي التفاوضي (محمد معوض ٢٠١٣).

إذا نلاحظ هناك دراسات وضعت سيناريوهات لحل الأزمة ودراسات ركزت على أهمية التفاوض ودراسات أوضحت أهمية التفاوض، وهناك دراسات ركزت على إستراتيجيات التفاوض في الأزمات الدولية.

إلا أننا استفدنا من هذه الدراسات السابقة في صياغة مشكلة دراستنا هذه وكذلك تم الاستفادة منها في الإطار الموضوعي في توضيح أزمة سد النهضة، والمفاوضات وكيفية إعداد إستراتيجية للمفاوض المصري بناءاً على أسس قانونية يستند إليها المفاوض المصري.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم الإستراتيجيات التفاوضية وخاصة التي يمكن أن تكون طريق الحل لأزمة "سد النهضة الأثيوبي" وذلك من خلال التعرف على إستراتيجيات التفاوض الفعال في الأزمات الدولية بالتطبيق على أزمة "سد النهضة" كنموذج للأزمات التي تحدث في العلاقات الدولية بين مصر من جهة والجانب الإثيوبي من الجهة الأخرى.

✍ **وتوجد مجموعة من الأهداف الأخـرى التـي تهـدف إليهـا هـذه الدراسة وهي:**

١- حل النزاعات الدولية عن طريق العملية التفاوضية.

٢- التعريف بالتفاوض الدولي في الأزمات الدولية.

٣- التعرف على إستراتيجيات التفاوض المستخدمة في الأزمات الدولية.

٤- عرض مراحل المسار التفاوضي بالنسبة لأزمة سد النهضة.

٥- تقديم عرض نقدي للمسـار التفـاوضي لمـا يمكـن أن نسـميه ثقافـة التفاوض.

٦- معرفة كيفية إقامة الحجج وكيفية استخدامها بشـكل إيجـابي لصـالح التفاوض.

٧- تحديد النقاط التي يمكن التفاوض بشأنها وتحديد أهمية كل جزئية في عملية التفاوض.

٨- كشـف المـؤامرات وعمليـة الخـداع الإسـتراتيجي أثنـاء العمليـة التفاوضية.

٩- معرفة كيفية الوصول إلى إيجاد أرضية مشتركة للجمهـور والجماعيـة المشتركة في العملية التفاوضية.

١٠- تقييم الموقف التفاوضي بشكل عام والتعرف على المسـتجدات التـي قد تحدث أثناء العملية التفاوضية.

١١- تقديم رؤية مستقبلية متعمقة بأس التفاوض والثقافة التفاوضية لكي تكون أرضية وعملية تأسيسية لدور التفاوض في حل النزاعات الدولية مستقبلاً.

أهمية الدراسة:

وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من عدة أسباب، من أهمها: أهمية منطقة حوض النيل كمنطقة إستراتيجية لمصر نظرا للمصالح الحيوية المرتبطة بالأمن القومي المصري على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وترجع أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول قضية هامة وهي "أزمة سد النهضة" وأهمية الإستراتيجيات التفاوضية المستخدمة في إدارة المفاوضات بالأزمات الدولية بالتطبيق على أزمة "سد النهضة" كنموذج لازمة دولية هامة بالنسبة لمصر مع الجانب الإثيوبي والسوداني وترجع أهمية هذه الدراسة في أنها تبحث في أصول وجذور أزمة حتى يتم تجنب مخاطرها مستقبلاً وذلك من خلال استخدام إستراتيجيات التفاوض في إدارة الأزمة.

وترجع أيضاً أهمية هذه الدراسة على أنها تدرس أهم الإستراتيجيات التفاوضية الأنسب في مثل هذه الأزمات المصيرية حيث أن قضية المياه قضية هامة ترتبط بمصير الشعب المصري ولذلك تأتي أهمية الدراسة التي نحاول من خلالها تقديم أنسب الإستراتيجيات التفاوضية للخروج من هذه الأزمة.

وتوجد أهمية تكميلية لهذه الدراسة نظراً لأنها تبحث في تقييم مراحل التفاوض السابقة وإعداد وتصور مستقبلي ورؤية لما يمكن أن تكون عليه عملية التفاوض في هذه الأزمة.

□

تساؤلات الدراسة :

تنطلق هذه الدراسة من خلال تساؤل رئيسي وهو ما هي أهم الإستراتيجيات المستخدمة في العملية التفاوضية التي يتم التفاوض من خلالها بين الجانب المصري والإثيوبي فيما يتعلق بأزمة سد النهضة، **وتنبثق مجموعة من الأسئلة الفرعية الأخرى وهي:**

١- هل بالضرورة أن تحل المفاوضات كل النزاعات الدولية؟

٢- ما هي أهم الإستراتيجيات المستخدمة في التفاوض القائم بشأن سد النهضة؟

٣- هل توجد حجج وأسانيد أثناء إدارة العملية التفاوضية بين الجانبين؟

٤- إلى أي مدى توجد مؤامرات أثناء التفاوض؟

٥- هل هناك أطراف أخرى من مصلحتها أن تفشل العملية التفاوضية بشأن "سد النهضة"؟

٦- هل توجد بعض النقاط في التفاوض يمكن اعتبارها أرضية مشتركة بين الجانبين؟

٧- هل توجد لدى الأطراف المتصارعة حول الأزمة ثقافة التفاوض من شأن ذلك ترسيخ قواعد وأسس عملية وعلمية تمارس من خلالها الديمقراطية (ديمقراطية الحوار).

٨- هل العملية التفاوضية تحتاج إلى تقييم أثناء مراحل العملية التفاوضية؟

٩- ما هو دور الدبلوماسية الدولية في إدارة المفاوضات بالتطبيق على أزمة مثل سد النهضة بين مصر وإثيوبيا.

المبحث الأول

الإطار المنهجي للدراسة

نـوع الدراسة ومناهجها:

أولاً: نوع الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التاريخية التي تهدف إلى تصوير خصائص ظاهرة معينة أو موقف يغلب عليه صفة التحديد(١٧).

ثانياً: مناهج الدراسة:

١. المنهج التاريخي:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي باعتباره أداة البحث في المشكلات أو الظاهرات الإعلامية في بعدها التاريخي وسياق الوقائع والأحداث التي حدثت في الماضي لأغراض وصف الظاهرة الإعلامية وتحليلها كما حدثت في الماضي مثل تسجيل تاريخ المؤسسات والوسائل الإعلامية أو لأغراض تفسير علاقات الظاهرة الإعلامية وعناصرها بالوقائع والأحداث التي حدثت في الماضي وفي جميع الحالات يعتبر المنهج التاريخي هو أداة البحث في مثل هذه المشكلات أو الظاهرات(١٨). وأفاد هذا المنهج التاريخي في تتبع الجذور التاريخية لمشكلات وقضايا دول حوض نهر النيل وتطورات الأوضاع في هذه المنطقة وكذلك التطور التاريخي لعلاقات مصر الإقليمية بهذه المنطقة على المستوى السياسي.

فن التفاوض يعد موضوعاً مهماً لكل أشخاص القانون الدولي لاسيما الدول بوصفها وسيلة لتحقيق المصالح الوطنية، وتشكل المفاوضات الخطوة الأولى التي تعتمد عليها الدول لتسوية خلافاتها سلمياً، ولاسيما وإنها تدرك بأن البديل عن المفاوضات سيكون ذا عواقب باهظة ووخيمة، ولا شك إن عملية التفاوض تعد سلسلة من الفعاليات التي تحتاج إلى برنامج شامل يحدد الغايات ويسمى الوسائل المفيدة لتحقيق النتائج المطلوبة، مستشرفاً ما تؤول إليه العملية التفاوضية وهو ما يعرف بالإستراتيجية التفاوضية[١٩].

وتعد المفاوضات من أولى وسائل حل المنازعات الدولية والداخلية وهي وسيلة تقتصر في أغلب الأحوال على أطراف النزاع أنفسهم وإن كان يمكن التفاوض بواسطة طرف ثالث وهي وسيلة تضرب بجذورها في أعماق التاريخ باعتبارها وسيلة لتقليل أو لإزالة حد التوتر أو الأزمات، والحقيقة نحن نعيش اليوم في عصر التفاوض. فأغلب أنشطة حياتنا وما ينجم عنها من خلافات قد أصبح في حاجة إلى التفاوض لكي نتمكن من تحقيق أهدافنا ومصالحنا المتناقضة دائماً وأبداً[٢٠].

لا تفاوض ناجح بدون إستراتيجية علمية تقوم عليه وفي الوقت نفسه ليست كل إستراتيجية تفاوضية تعد مناسبة لكل قضية من القضايا التي يتم التفاوض عليها، بل إن طبيعة العلاقة بين أطراف القضية التفاوضية تلعب دوراً مهماً في اختيار هذه الإستراتيجية، فالعملية التفاوضية تقوم أساساً على تحديد المواقف بين الأطراف، وفي الوقت نفسه فإنها عملية منظمة لها شروطها ولها قواعدها ولها قوانين معينة مرسومة مسبقاً، ويتحتم على من يرغب في خوضها الالتزام بتلك القواعد وتلك الشروط.

وللتسهيل فإنه يمكن القول إن طبيعة العلاقة بين طرفي التفاوض تحدد نوع المنهج المستخدم في العملية التفاوضية والمنهج المستخدم يحدد الإستراتيجية المختارة، ومن ثم فإنه يمكن تنويع وتقسيم الإستراتيجيات وفقاً للمناهج المختلفة للتفاوض.

وفي دراستنا هذه رأينا الاقتصار على كل من إستراتيجية منهج المصلحة المشتركة ومنهج الصراع خاصة وأن العلاقة التفاوضية بين أطراف التفاوض لا تخرج عن أنها إما علاقة مصلحة مشتركة أي تعاون أو علاقة صراع قائمة على التنافس.

مناهج التفاوض:

- **منهج المصلحة المشتركة:**

يضم هذا المنهج مجموعة من الإستراتيجيات النوعية التي من أهمها الإستراتيجيات التالية:

أ. إستراتيجية التكامل.

ب. إستراتيجية تطوير التعاون الحالي.

ج. إستراتيجية تعميق العلاقة القائمة.

د. إستراتيجية توسيع نطاق التعاون بمده إلى مجالات جديدة.

- **منهج الصراع:**

ويضم هـذا المـنهج مجموعـة متنوعـة مـن الإسـتراتيجيات التـي أهمهـا الإستراتيجيات التالية:

أ. إستراتيجية الإنهاك (الاستنزاف).

ب. إستراتيجية التشتت (التفتيت).

ج. إستراتيجية إحكام السيطرة.

د. إستراتيجية الدحر (الغزو المنظم).

ه. إستراتيجية التدمير الذاتي.

و. نظرية المؤامرة.

ومن الملاحظ أن منهج المصلحة المشتركة هو الأنسب لهذه الدراسة لذلك سوف نتناول إستراتيجيات منهج المصلحة المشتركة **وهي:**

إستراتيجيات منهج المصلحة المشتركة:

١- إستراتيجية التكامل:

يعني التكامل وفقاً لهذا المـنهج تطـوير العلاقـة بـين طـرفي التفـاوض إلى درجة أن يصبح كل منهما مكملاً للآخـر في كـل شيء بـل قـد يصـبح إلى أنهـما شخص واحد مندمج المصالح والفوائد وتعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة، **ويتم تناول إستراتيجية التكامل عن طريق أحد بدائل ثلاثة هي:**

- **التكامل الخلفي:** ويتكون هذا البـديل الإسـتراتيجي مـن قيـام أحـد الأطراف المتفاوضة بإيجاد علاقة أو رابطة مصـلحة، يـتم مـن خلالهـا الاستفادة من ما يحوزه الطرف الآخر من مزايا وإمكانيات سواء مادية

- أو بشرية أو إنتاجية لتغذية ذاته بها لإنتاج أو لتحقيق منفعة مشتركة تعود على الطرفين معاً[٢١].
- **التكامل الأمامي**: وهو عكس البديل الإستراتيجي الأول، ويقوم على مبادرة أحد الأطراف المتفاوضة بالكشف عما يحوزه من مزايا ومنافع يمكن أن يستفيد بها الطرف الآخر لاستكمال ما يحتاج إليه من قدرات ومهارات لإنتاج منتج جديد.
- **التكامل الأفقي**: وتم عن طريق توسيع نطاق المصلحة المشتركة بين الطرفين المتفاوضين بإضافة طرف ثالث إليها أو أطراف جديدة إليها، ويكون من شأن هذه الإضافة زيادة فاعلية قدرات ومهارات المجموعة ككل وإنتاجها وما يترتب عليه من إحراز مزايا ومنافع جديدة ويظهر ذلك في الدول التي تدخل في اتحادات اقتصادية مثل السوق الأوربية المشتركة أو دول مجلس التعاون الخليجي[٢٢].

٢- إستراتيجية تطوير التعاون الحالي:

وتقوم هذه الإستراتيجية على الوصول إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العليا التي تعمل على تطوير المصلحة المشتركة بين طرفي التعاون وتوثيق أوجه التعاون بينهما، ويتم هذا عن طريق مجموعة من هذه الإستراتيجيات البديلة الفرعية بحيث يمكن استخدام أي منها أو بعضها أو كلها، **وهذه الإستراتيجيات ما يلي**:

أ. **توسيع مجالات التعاون**: وتتم هذه الإستراتيجية عن طريق إقناع المتفاوضين من الطرفين بمد مجال التعاون إلى مجالات لم يكن التعاون بينهما قد وصل إليها من قبل.

ب. **الارتقاء بدرجة التعاون:** وتقوم هذه الإستراتيجية على الارتقاء بالمرحلة التعاونية التي يعيشها طرفاً التفاوض خاصة أن التعاون يمر بعدة مراحل **أهمها:**

- ✓ مرحلة التفهم المشترك والتعرف على مصالح كل طرف.
- ✓ مرحلة الاتفاق في الرأي أو لقضاء المصالح.
- ✓ مرحلة العمل على تنفيذه أو تنفيذ المنفعة المشتركة.
- ✓ مرحلة اقتسام عائده أو دخله أو جني ثمار المصلحة المشتركة، وفي كل هذه المراحل يقوم العمل التفاوضي بدور مهم في تطوير التعاون بين الأطراف المتفاوضة والارتقاء بالمرحلة التي يمر بها من مجرد قاعدة للفهم المشترك وتفهم كل منهم موقف الآخر.

ولكن توجد عوامل تؤثر على قدرة الفريق المفاوض على الارتقاء بمراحل التعاون المختلفة بينه وبين الفريق الآخر منها:

- درجة التوافق في الاتجاهات والميول والتناسب في الظروف.
- مدى الرغبة المتوفرة لدى الأطراف المتفاوضة في تحقيق الارتقاء المطلوب(٢٣).

٣- إستراتيجية تعميق العلاقة القائمة:

وتقوم هذه الإستراتيجية على الوصول لمدى أكبر من التعاون بين طرف التفاوض ويقوم كل منهما بإحداث عمق في علاقته بالآخر حيث يتم من خلال هذه الإستراتيجية – تقوية الروابط بين الطرفين وصولاً إلى مرحلة الاندماج الكامل.

٤- إستراتيجية توسيع نطاق التعاون بمده إلى مجالات جديدة:

تعتمد هذه الإستراتيجية أساساً على الواقع التاريخي الطويل الممتد بين طرفي التعاون من حيث التعاون القائم بينهم وتعدد وسائله ومن خلال إحساس كل منهما بأهمية وحتمية التعاون مع الآخر وضرورة مده إلى وأبعاده مكاناً وزمناً(٢٤).

إستراتيجيات منهج الصراع:

تعتمد هذه الإستراتيجية على الخداع والتمويه تحت دعوة المصالح المشتركة والمنفعة المتبادلة وتتضمن(٢٥).

١- إستراتيجية استنزاف الطرف الآخر ويتم هذا الاستنزاف عن طريق تطويل فترة التفاوض.

٢- استنزاف جهد الطرف الآخر ويتم ذلك بتوجيه جهود الطرف الآخر إلى عناصر شكلية بإثارة العقبات القانونية حول كل عنصر من عناصر الموضوعات التي سيتم تناولها.

٣- استنزاف أموال الطرف الآخر عن طريق زيادة معدلات إنفاقه وتكاليف إقامة وأتعاب مستشاريه، طول العملية التفاوضية.

إستراتيجيات وتكتيكات التفاوض:

١. **إستراتيجية تنظيم الفائدة المتبادلة:** هذه الإستراتيجية تسعى إلى إيجاد بدائل وحلول مقبولة لكافة أطراف العملية التفاوضية وتطوير التعاون وتعميق العلاقة القائمة وتوسيع نطاق التفاوض ومده إلى مجالات جديدة.

٢. **إستراتيجية الهيمنة:** هذه الإستراتيجية تتضمن محاولة طرف إقناع الطرف الآخر بقبول حلول بدائل تحقق مصلحته بالدرجة الأولى تتضمن هذه الإستراتيجية استخدام تكتيكات للضغط والإنهاك والاستنزاف في محاولة للسيطرة وإخضاع الطرف الآخر.

٣. إستراتيجية الخنوع: هذه الإستراتيجية تتضمن تقليص الأهداف والمطالب المطروحة على مائدة المفاوضات والمبادرة بتقديم التنازلات بهدف سرعة حسم المشكلة أو القضية وإنهاء المفاوضات سريعاً.

٤. **إستراتيجية التسويف:** هذه الإستراتيجية تعمل على المماطلة وكسب الوقت وتفويت الفرصة بهدف تعطيل المفاوضات أو إطالة أمدها على اعتبار أن الزمن سيكون هو العامل الأكثر تأثيراً في القضية أو المشكلة موضوع التفاوض وكذلك في سير العملية التفاوضية وإدارتها.

٥. **إستراتيجية التفاوض غير المباشر:** تتضمن التفاوض مع طرف بشكل مباشر بهدف التأثير على طرف ثالث بشكل غير مباشر، السلوك التفاوضي سواء من ناحية التشدد أو اللين أو نوعية المقترحات أو التنازلات أو الاتفاقات بهدف التأثير على طرف ثالث وليس على الطرف المباشر لعملية التفاوض(٢٦).

عناصر التفاوض:

✍ **هناك مجموعة من العناصر الواجب توافرها أثناء عملية التفاوض هي(٢٧):**

١- الموقف التفاوضي:

التفاوض عملية ديناميكية متحركة تقوم على الحركة والفعل ورد الفعل إيجابياً أو سلبياً موقف تستخدم فيه مجموعة من المهارات والقدرات بين أطراف التفاوض مثل (الإقناع – الذكاء – عدم الاستبداد بالرأي) **ويجب أن يتضمن الموقف التفاوضي الآتي:**

- ترابط بين عناصر القضية التي يتم التفاوض بشأنها.
- إمكانية التعرف عليه وتميزه بسهولة ودون فقدان أي من أجزائه.
- المرحلة الزمنية والتاريخية التي يتم التفاوض خلالها والإطار المكاني.
- الإلمام بعوامل وأبعاد الجوانب التي تشكل الموقف التفاوضي.

٢- أطراف التفاوض:

يتم التفاوض عادة بين طرفين إلا أن العملية قد يتسع نطاقها لتضم أطرافاً أخرى ترتبط بمصالحها العملية التفاوضية الجارية وهو ما يجعلنا نقسمها إلى أطراف مباشرة تشمل الأطراف التي تتفاوض فعلاً ويجمعها طاولة المفاوضات وأطراف غير مباشرة لها مصلحة قريبة أو بعيدة بعملية التفاوض الجارية.

٣- محور التفاوض:

وهو الإطار العام الذي تدور في نطاقه عملية التفاوض حيث يتم تحديد الهدف من التفاوض وتحديد مراحله والنقاط والعناصر التي يتعين على المفاوضين تناولها والأدوات والإستراتيجيات التي يتم استخدامها ويشمل أيضاً توزيع الأدوار على فريق التفاوض.

٤- الهدف من التفاوض:

من العناصر الهامة في التفاوض الهدف الذي تسعى إليه وتسعى إلى تحقيقه من خلال عملية التفاوض وهو ما يتطلب أن تقوم بتقييم المراحل المختلفة وتعدل خططها التي تتبعها وقد يتطلب الأمر استبدال القائمين على العملية التفاوضية، أو بعض منهم أو دعمهم بخبرة أكثر لاستمرار عملية التفاوض.

أنواع التقاوض:

✍ **يوجد العديد من أنواع التفاوض وهي كالتالي**(٢٨):

١. **اتفاق لصالح الطرفين:** وهو إذا ما انتهج الطرفان أو الأطراف المتفاوضة مبدأ أو منهج المصلحة المشتركة أو ما يعرف بمباراة (أكسب واكسب) ويكون التركيز هنا على ما يحقق صالح الطرفين، وهنا لابد أن تساعد الأطراف بعضها البعض على العمل معاً بصورة ابتكارية للوصول إلى اتفاقات محددة يستفيد منها الجميع.
٢. **التفاوض من أجل مكسب لأحد الأطراف وخسارة للطرف الآخر:** وهذا النوع (*win–loss*) يحدث عندما لا يتحقق توازن في القوة بين الطرفين وكذلك يحدث بسبب سوء اختيار أحد الأطراف لتوقيت التفاوض وحسن الاختيار من قبل الطرف الآخر.
٣. **التفاوض التسكيني أو الاسترخاء التفاوضي:** وهذا التفاوض يكون من أجل تسكين الأوضاع وربما تمييعها إما لصعوبة البت فيها أو لخفض مستوى حالة التصارع والتنافر لصالح مفاوضات مقبلة تكون الظروف أكثر مواءمة لطرف ما أو للطرفين معاً.

٤. **التفاوض الاستكشافي**: وهـذا التفـاوض يهـدف إلى استكشـاف نوايـا الأجندة التفاوضية للأطراف المعنية وقد يتم من قبـل طـرف وسـيط أو من قبل الأطراف المعنية مباشرةً.

٥. **تفاوض التأثير في طرف ثالث**: ويحدث هذا النوع من التفاوض لـيس من منطلق التأثير في الطرف المباشر في عملية التفاوض ولكن للتأثير في طرف ثالث منهم بجذبه لوجهة نظر معينة.

٦. **تفاوض الوسـيط**: تعتـبر دراسـته مـن أهـم نـماذج دراسـة التفـاوض الرئيسية في العالم سواء في مجال التجارة والأعمال أو صراع الدول وإدارة الأزمات وهذا ما يعرف في أدبيات العلوم السياسية الطرف الثالث.

تصنيفـات *Fred Ikle* الخمسة:

في كتابه المهم الذي صـدر عـن معهـد الدراسـات الدبلوماسـية بجامعـة (جورج تاون) قدم (*Fred Ikle*) تصـنيفاً آخـر لأنـواع التفـاوض مبنـي عـلى أهداف التفاوض الرئيسية الخمسة له **وهي كالآتي**[٢٩]:

١- التفاوض من أجل مد اتفاقيات أو عقود قائمـة (*Extension*) ويكـون نوع التفاوض من أجل تطويل أمـد اتفاقيـات أو تعهـدات أو ترتيبـات قائمة بين الأطراف المعنية مثل إعفاءات معينة أو تسهيلات عسكرية.

٢- التفاوض من أجل تطبيـع العلاقـة (*Normalization*) والمقصـود هنـا إعادة تأسيس علاقة دبلوماسية أو إنهاء احـتلال مؤقـت ومثـال لـذلك العلاقة بين مصر وإسرائيل.

٣- مفاوضـات تغيـير أوضـاع مـا لصـالح طـرف مـا (*Redistribution*) ويكون الهدف هنـا تشـكيل وتغيـير الأوضـاع لصـالح طـرف مـا عـلى حساب طرف آخر وعادة ما يكون طـابع هـذا التفـاوض هـو التهديـد والقوة والقهر والإجبار.

٤- المفاوضـات الابتكاريـة (*Innovation*)، والمقصـود هنـا خلـق علاقـة جديدة والتفاوض لإنشاء مؤسسة جديدة الأمر الذي يكون مـن شـأنه تغيير طبيعة العلاقات بين الأطراف.

٥- مفاوضـات التـأثيرات الجانبيـة (*Side Effects*) وهـي مفاوضـات التأثيرات المهمة للتفاوض التي لا يكون الهدف منها التوصل إلى اتفـاق أو توقيع اتفاقية بل المقصود هنا هو الأهـداف الدافعـة للتفـاوض قبـل الحفاظ على الاتصال.

التفاوض من منظور نظريات المباريات (*Game Theories*):

من المحاور المهمة للتحليل التقييمي للعملية التفاوضية وإدارة الأزمـات وكذلك للإعداد الجيد النظر إليها مـن خـلال مـا يعـرف بنظريـات المباريـات ونشير هنا إلى أهم النماذج التي أسفرت عنها مثل هذه النظريات التي وضـعها خبراء التفاوض:

نموذج التفاعل الإستراتيجي *Models of Strategic Interaction*:

وهي تلك النماذج التي يركز المفاوضون فيها على تحديد الإستراتيجيات التفاوضية المتاحة لأطراف المباراة، حيث ينظـر كـل مفـاوض هنـا إلى محاولـة تعظيم المنافع والمكاسب من خلال إستراتيجيات محددة وكذلك تحديد تلك

الإستراتيجيات التي تقلل إلى أكبر قدر ممكن أي خسارة متوقعة نظير الدخول في مثل هذه المباريات التفاوضية، وبالتالي فإن هذا الأمر يختلف عن نماذج "المنفعة" أو ما يمكن ترجمته وظيفياً بتعبير "نماذج الوصول إلى حل أو تسوية" في أن نماذج التفاعل الإستراتيجي يتم التركيز من خلالها على تحديد الإستراتيجيات التفاوضية لتعظيم المنافع وتقليل الخسائر لطرف ما[٣٠] طبقاً للإستراتيجيات التي يوظفها الطرف الآخر ويكون الناتج هنا هو خليط لغمار توظيف كل طرف من الأطراف لاستراتيجيات وتحركات بينها واستخدامه البدائل المتاحة له لتحقيق ناتج في صالحه[٣١].

نظرية المؤامرة :

تعد نظرية المؤامرة تفسيراً للأحداث أو كونها مؤامرة تستهدف الإساءة إلى أفراد وجماعات أو مؤسسات أو إلى دولة من الدول وذلك على اعتبار أن المجتمع يستند إلى الرأي العام الذي يفسر ذلك على أنه شيء تآمري لفهم الواقع والصراع الدائرين الأطراف وتوجيه العداد نحو جهات أو دول أو جماعات بعينها على الجانب الآخر وتشير نظرية المؤامرة إلى مقاومة الشائعات الصادرة عن جهات بعينها سواء داخلية أو خارجية تستهدف الأضرار بالمجتمع المصري ومكتسباته[٣٢].

وفي هذا الإطار الخاص بالدراسة تجد أن هناك العديد من الأقاويل والتصريحات الرسمية وغير الرسمية لوقوف دول وراء دولة إثيوبيا وبناء "سد النهضة" وهذا الكلام معلن وغير معلن بوقوف دول وإمداد دولة أثيوبيا بالأموال وبناء هذا السد فالرأي العام يبوح بكل ما يؤثر على مستقبل مصر

المائي ونجد أن هناك تصريحات بوقوف قطر على سبيل المثال وإسرائيل وراء بناء سد النهضة وتقديم الأموال اللازمة لدولة إثيوبيا.

ويقول السفير محمد حجازي أن الموقف هو موقف إدارة والسياسة تلعب دور لأن بريطانيا في سنة ١٩٢٥ أخرجت مشروع الجزيرة ثم توصلنا إلى اتفاقية ١٩٢٩ وأضرت بمخطط جمال عبد الناصر لأنه يتبع الجانب الروسي في ذلك الوقت وأن هناك ضغوط تمارس على مصر من بعض الدول وخاصة إثيوبيا لأنها تعتبر الاتفاقيات السابقة استعمارية على الرغم من أن إثيوبيا استخدمتها في ترسيم حدودها مع إريتريا.

بينما السودان تنظر إلى "سد النهضة" على أنه "سد عالي" بالنسبة لها، والسودان قدمت بعض الأفكار والاقتراحات إلا أنها غير كافية لفض الاشتباك بين مصر وإثيوبيا.

مصر ليست ضد بناء سد النهضة ولكن بالنسبة لمصر الأمر يعتبر يخص الحياة ولابد أن تحمي مصر حقوقها المائية والقانونية، لذلك يجب ملئ السد تدريجياً بما لا يضر مصالح مصر ولابد من إنشاء خط سكك حديدية ومشروعات تنموية وهذا هو الطريق الوحيد لحل هذه المشكلة وهو ما يعرف بـ"مشروع ممر التنمية الشرقي".

وأضاف السفير محمد حجازي أن وزير خارجية مصر سامح شكري يجري مباحثات مع رئيس الوزراء الإيطالي لأن الشركة القائمة على عمليات البناء إيطالية، كذلك دور الشركتين الفرنسيتين مهم جداً لبحث آثار سد النهضة الإثيوبي على مصر.

وأن رئيس الوزراء الإثيوبي اجتمع في برلين وصرح بأن إثيوبيا لن تقطع المياه عن مصر مهما حدث وسوف يتم ملئ السد تدريجياً على أن تبدأ المرحلة الأولى بـ ١٤ مليار متر مكعب من المياه[٣٣].

يتمثل التحدي الأكبر في قضية سد النهضة الإثيوبي فيما يمكن أن تنزع إليه قطر في ظل أزمة المقاطعة من توظيف استثماراتها ومساعدتها ومعوناتها إلى إثيوبيا لدفع أديس أبابا إلى عدم التعاون مع مصر والمضي قدماً وبوتيرة أسرع في إتمام سد النهضة.

ومما يرجح استخدام قطر لهذه الوسيلة أن لديها علاقات تعاونية وطيدة مع إثيوبيا منذ عام ٢٠١٢ في شتى المجالات وفي مقدمتها المجال الاقتصادي خاصة بعد قطيعة بين البلدين منذ أربع سنوات بسبب اتهام الدوحة بدعم اريتريا.

كما أن قراءة وتحليل حجم التبادل التجاري بين البلدين وفقاً (للأونكتاد) تشير إلى أن ذلك الحجم بين إثيوبيا وقطر وإن شهد تراجعاً عام ٢٠١٦ إلا أنه في زيادة مطردة لأربع سنوات سابقة أضف إلى ذلك ضخامة الاستثمارات القطرية في إثيوبيا وتنوعها[٣٤].

ويقول خبير السدود المائية السوداني الدكتور أحمد المفتي والعضو السابق في اللجنة الدولية لسد النهضة أن اتفاق إعلان المبادئ الخاص بسد النهضة الإثيوبي أعطى أديس أبابا الحق في التحكم بالنسبة للمياه إن شاءت أعطت وإن شاءت منعت على حد وصفه.

ويرى أن فرص التخلص من إعلان المبادئ تتضاءل في ظل إصرار أثيوبيا على كسب مزيد من الوقت واستخدام المفاوضات لتحقيق "خداع إستراتيجي" دون نية للاتفاق وفي نفس الوقت يتعجب د/ أحمد المفتي الخبير السوداني من موقف المفاوض السوداني ودفاعه عن سلامة سد النهضة، ما يمنح الفرصة مستقبلاً أمام إثيوبيا لاستخدام هذه التصريحات كوسيلة للتهرب من أي التزامات(٣٥).

إثيوبيا تتبع منطق الخداع الإستراتيجي وتماطل لكسب الوقت حتى الانتهاء من عمليات بناء السد وللأسف نجحت في ذلك بشكل واضح حتى وصل البناء إلى مرحلة متقدمة، وفي البداية أوهمت السودان ومصر بأنها ستوافق على إنشاء آلية للتعاون الثلاثي كبديل لاتفاقية عنتيبي ومبادرة حوض النيل ومكتب النيل الشرقي في مقابل التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية ثلاثية وبعد الحصول على الموافقة المطلوبة على إنشاء سد النهضة، صرفت النظر عن الاتفاقية ولم تعرضها على البرلمان الإثيوبي للتصديق عليها بل عرضت اتفاقية عنتيبي بدلاً منها رغم تحفظ السودان ومصر(٣٦).

وتناولت وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة وشبكات التواصل زيارة رئيس الوزراء الإثيوبي إلى قطر بعد فشل الاجتماع الثلاثي حيث أجرى هايلي مريام ديسالين رئيس الوزراء الإثيوبي مباحثات مع الوزير القطري محمد بن عبد الرحمن في العاصمة القطرية "الدوحة" أثر فشل الاجتماع الثلاثي لمصر وإثيوبيا والسودان.

وعلى الجانب الآخر عقد الرئيسان السوداني عمـر البشـير والأوغنـدي يوري موسيفني قمة ثنائية بالقصر الرئاسي في عنتيبي مساء أمس الأول تناولوا العلاقات الثنائية دون التطرق إلى الاجتماع الثلاثي حول سد النهضة(٣٧).

مضاعفة السعودية استثماراتها في السودان من ٧٪ عـام ٢٠١٣ إلى ٥٠٪ عام ٢٠١٥ بالتزامن مع مشـاركة السـودان في "عاصـفة الحـزم" التـي قادتهـا السعودية ضد الحوثيين في اليمن شكل قلقاً لـدى القـاهرة، وفي ضـوء تقـارير أعدت من قبل وزارتي الزراعة والري ورفعـت إلى مؤسسـة الرئاسـة المصريـة آنذاك حيث أمرت الوزارتين المصريتين حسـب رأيهـما أن السـودان يسـتخدم كامل حصته المائية من نهر النيل حالياً، وفي ضوء حجم الاستثمارات الزراعيـة التي تضخ في السودان وبصفة خاصة الاسـتثمارات الزراعيـة السـعودية التـي تتضمن بناء السدود على النيل في السودان تهدد بالجور على حصة مصر وأمنهـا المائي(٣٨).

✍ الموقف السوداني من سد النهضة:

لعل ميل السودان للموافقة على مشروع سد النهضة الإثيـوبي وشـعوره بأن هذا السد يرمي في كفة صـالحة – حسـب رأي خبـير ميـاه النيـل الـدكتور سلمان محمد أحمد سلمان، إذ في رأيه أنه يمكن مـن خـلال التفـاوض والاتفـاق يمكن   أن تصبح بحيرة سد النهضة مكاناً لتخزين مياه السودان الفائضـة على استهلاكه السنوي بدل هدرها كما تسـاءل الخبـير سـليمان هـل سـيعرض السودان كمية المياه التي ظل يفشـل في اسـتخدامها سـنوياً مسـاهمة منـه لمـلء بحيرة السد مقابل كهرباء من السد لصالح السودان هل يمكن اعتبار كل هذا

هو ما أثار حفيظة مصر للتحرك للضغط على السودان بطرق غير منطقية لإعادته على بيت الطاعة القديم؟[٣٩].

كشفت مصادر مصرية مسئولة، بملف مفاوضات سد النهضة الإثيوبي عن أن السودان وإثيوبيا تحاولان الالتفاف حول تنفيذ الدراسات المائية والفنية والبيئية، التي من المقرر أن يقوم بها الاستشاري الفرنسي لتحديد الآثار السلبية المتوقعة من جراء ملء بحيرة السد وتمثل ذلك في محاولات الجانبين إدخال عدد من خطوط الأساس وتعديلات على الشروط الإجرائية المتفق عليها سابقاً والخروج عن الإجماع الإجرائي السابق، وأوضحت المصادر أنه في أثناء المفاوضات الأخيرة بالقاهرة، تمت مطالبة الجانب المصري بالموافقة على توقيع "إتفاقية للملء" غير عادلة دون انتظار الدراسات التي لم تبدأ بعد بسبب الخلافات الإجرائية لضمان حيادتها ودقة مخرجاتها وصدرت المصادر من أن الجانب الإثيوبي عازم على بدء ملء وتخزين المياه في بحيرة سد النهضة العام المقبل، مبنية أن دولتي المصب مصر والسودان تقسمان فيما بينهما المياه القادمة من النيل الأزرق بحيث تحصل مصر على كامل حصتها فقط من مياه النيل وأن السودان في المقابل يأخذ حصته كاملة وأضافت المصادر أنه خلال مدى زمني يتراوح بين ١٠ إلى ٢٠ سنة ستتأثر مصر بشكل كبير وملحوظ باختلاف نوعية المياه الواصلة إليها[٤٠].

وقالت المصادر المسئولة بملف المفاوضات أن مصر لن تكرر عبارات الوزير السوداني السابق وعضو لجنة المفاوضات عن الجانب السوداني بأن "السودان أولاً" وأن المفاوض الوطني يؤكد أنه لا ضرر ولا ضرار على جميع الدول وأن المصالح للجميع خاصة مع التحديات الكارثية المتوقعة من جراء

نقص المياه الواردة لمصر على تمليح الأراضي الزراعية بالدلتا وحرمان مساحات شاسعة من المياه والزراعة أساس حياة الشعب المصري فضلاً عن انخفاض كبير في توليد الكهرباء من السد العالي واختلال النظام المائي المصري بما يضعك أمام أزمة حادة أكدتها التقارير الدولية.

ولفتت المصادر الأنظار إلى أن مصر عام ٢٠٠٨ وفي إطار حرصها على التعاون البناء مع دول حوض النيل الأزرق "الإنترو" التي تضم مصر- السودان وإثيوبيا تم الاتفاق على إقامة سد توافقي حيث تقدمت مصر رسمياً بطلب للبنك الدولي لتمويل سد "الحدود" البالغة سعته ١٤ مليار متر مكعب أعقب ذلك إعلان أديس أبابا الإعلان المتفرد عن قيام سد بمواصفات أخرى بشكل غير توافقي[٤١].

✍ الاجتماع الثلاثي لسد النهضة بالقاهرة ١٢ نوفمبر ٢٠١٧:

بالتزامن مع فشل اجتماع اللجنة الثلاثية بالقاهرة ورفض الجانبين الإثيوبي والسوداني التقرير الاستهلالي لدراسات آثار السد السلبية المقدم من المكتب الاستشاري الفرنسي توجه رئيس الوزراء الإثيوبي (هايلي ماريام ديسالين) إلى الدوحة في زيارة رسمية.

واعتبر السفير المصري بالسودان (محمد الشاذلي) أن زيارة رئيس الوزراء الإثيوبي للدوحة تأتي في وقت خطير للغاية تزامنا مع فشل المفاوضات الخاصة بمسار سد النهضة وهو ما يؤكد العدوان الإثيوبي والتعنت في مسار المفاوضات[٤٢]. ويؤكد ذلك صحة وجود مؤامرة من الجانب الإثيوبي وكذلك الجانب السوداني وأن الجانب الأثيوبي يستخدم إستراتيجية الخداع والتمويه واستنزاف الطرف الآخر بإثارة عقبات شكلية.

وخلال هذه المباحثات رفض الجانب الإثيوبي والسوداني إطلاق يد المكتب الاستشاري الفرنسي- "بي آر إل" في تنفيذ الدراسات الهيدروليكية والبيئية التي تحدد الآثار السلبية لسد النهضة على مصر. ونجد من الملاحظ أن هناك تعنت من الجانب الإثيوبي وإصرار على فشل المحادثات والمفاوضات.

البشير يعلن سواكن تحت أمر تركيا:

وجود تركيا في سواكن السودانية لبناء ميناء وهي مدينة قريبة من حلايب وشلاتين له تأثير على الأمن المصري وذلك عن طريق وجود قوات تركية في سواكن ويمثل ذلك تهديد للبحر الأحمر ومضيق باب المندب، والأمن المصري لا يقتصر ولا يرتبط بالحدود بل يصل إلى البحيرات في نهاية حوض النيل.

كما أن لتركيا قاعدة عسكرية في جيبوتي وتشاد وأخيراً في السودان ولابد أن يعلم الأخوة في السودان أن الأمن المصري والسوداني واحد في ظل وجود تشاحن وخلافات بين البلدين مصر والسودان. الأمن المصري يُخترق من جانب تركيا – إيران – إسرائيل. ويجب ألا تكون السودان جسر- تعبر من خلاله الدول التي تهدد الأمن القومي المصري والعربي.

إذن نلاحظ تمدد تركي قطري – إيراني – إسرائيلي عبر وجود قواعد عسكرية في جيبوتي وتشاد والصومال والسودان. ويثير تحرك طيب رجب أردوغان المشاكل وتتعالى الأصوات المصرية ضد هذه التحركات واستغلاله ملف الإخوان المسلمين والرئيس التركي لا يتحرك إلا في حالات الصراعات الدولية وخاصة لوجود مشاكل بين مصر والسودان وهذه التحركات التركية من شأنها أن تؤجج هذه المشكلات بين البلدين.

ووجود تركيا وقواتها على سواحل البحر الأحمر في جيبوتي والصومال والسودان يمثل ثغرة للأمن القومي العربي(٤٣).

كما هاجم إبراهيم الغندور وزير خارجية السودان في لقاء تليفزيوني الإعلام المصري وذلك بسبب التناول الإعلامي المصري لزيارة أردوغان للسودان وقال إن زيادة الرئيس التركي تسعد شعب السودان(٤٤).

كل ذلك يؤكد وجود واقعي لنظرية المؤامرة على مصر حتى من الجانب السوداني الذي كان يأمل الجانب المصري وقوفه معه لمنع أي ضرر قد يقع على الجانب المصري مستقبلاً.

واستخدام بعض إستراتيجيات منهج الصراع ومنها إستراتيجية الاستنزاف والإنهاك وإستراتيجية نظرية المؤامرة وإستراتيجية التشتيت.

المبحث الثاني
الاتفاقيات المنظمة لمياه دول حوض النيل
" نظرة تاريخية"

سعت مصر دائماً إلى توطيد علاقاتها بدول حوض النيل نظراً للرباط التاريخي بينهم، بسبب سريان مياه النيل، وتأتي هذه العلاقات للاستغلال الأمثل للمياه وتقسيم الحصص فيما بينهم، وإقامة المشاريع اللازمة بكل دولة للاستفادة المثلى من مياه نهر النيل.

واستدعى ذلك أن نستعرض أهم الاتفاقيات التي أبرمتها مصر مع دول حوض النيل منذ بداية الاحتلال الإنجليزي لمصر وصولاً إلى الوقت الراهن وذلك من خلال تسلسل زمني تاريخي.

وفي سياق الأطر القانونية الحاكمة لاستخدامات مياه نهر النيل أفردت "رؤى مصرية" الصادرة عن مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، في عددها التاسع تحت عنوان "مصر وأزمة المياه في حوض النيل" حيث أوضحت المعاهدات والاتفاقيات الخاصة بتنظيم استغلال مياه نهر النيل **وهي كالتالي**(٤٥):

أولاً: بروتوكول ١١ أبريل ١٨٩١:

البروتوكول الموقع بين بريطانيا وإيطاليا سنة ١٨٩١ بشأن تحديد مناطق نفوذ كل منهما في شرق أفريقيا، الذي نصت المادة الثالثة منه على أن إيطاليا – صاحبة السيادة على الحبشة آنذاك، وتتعهد بألا يقيم على نهر عطبرة أية إنشاءات للري من شأنها أن تؤثر تأثيراً محسوساً على كمية مياه النهر.

ثانياً: اتفاقية أديس أبابا (١٥) مايو ١٩٠٢:

مجموعة المعاهدات المعقودة بين بريطانيا وإثيوبيا وبينها وبين إيطاليا وإثيوبيا بشأن الحدود بين السودان المصري – البريطاني وإثيوبيا وإريتريا والموقعة في أديس أبابا في ١٥/ ٥/ ١٩٠٢ والتي يتعهد الإمبراطور مينليك الثاني ملك ملوك الحبشة بموجبها بألا ينشئ، أو يسمح بإنشاء أي أعمال على النيل الأزرق أو بحيرة تانا، أو نهر السوباط يكون من شأنها تعطيل سريان مياهها إلى نهر النيل إلا باتفاق مع حكومة بريطانيا وحكومة السودان المصري البريطاني.

اتفاقية لندن (١٣) ديسمبر ١٩٠٦:

في عام ١٩٠٦ تم توقيع اتفاق مبرم بين حكومة بريطانيا وحكومة دولة الكونغو والموقع في لندن في ٩ مايو الذي تتعهد حكومة الكونغو بموجب المادة الثالثة بألا تقيم، أو تسمح بإقامة أية منشآت قرب، أو على نهر "سميليكي"، أو نهر "أيسانجو"، يكون من شأنها تخفيض كمية المياه التي تصب في بحيرة البرت إلا بالاتفاق مع حكومة السودان المصري – البريطاني(٤٦).

اتفاقية روما ١٩٢٥:

وفي عام ١٩٢٥ تم تبادل مذكرات بين بريطانيا وإيطاليا في ديسمبر ١٩٢٥ والتي تعترف فيها الحكومة الإيطالية بالحقوق المائية التاريخية، والمكتسبة لمصر والسودان في مياه النيل الأزرق، والنيل الأبيض، وتتعهد بألا تنشئ في أقاليم أعالي تلك الأنهار، أو فروعها أو روافدها أية منشآت من شأنها تعديل كمية المياه التي تحملها إلى نهر النيل بشكل ملموس(٤٧).

أزمة النيل هي أزمة بين مصر ودول حوض النيل، وتقوم على تقاسم مياه النيل، طالبت بعض دول حوض النيل بإعادة النظر في اتفاقيتي ١٩٢٩ التي وقعت إبان الاستعمار البريطاني للمنطقة واتفاقية ١٩٥٩ التي وقعت بين مصر والسودان لتنظيم الاستفادة من موارد النهر، حيث ترى هذه الدول أنها غير ملزمة بهذه الاتفاقيات لأنها تمت في الحقبة الاستعمارية تعطي اتفاقية عام ١٩٢٩ مصر حق النقض على أي مشروعات مائية من شأنها التأثير على منسوب المياه التي تصل إليها من نهر النيل، واستكملت اتفاقيات عام ١٩٢٩ باتفاقية مصرية سودانية عام ١٩٥٩ تعطي لمصر الحق في استغلال ٥٥ مليار متر مكعب من مياه النيل من أصل ٨٣ مليار متر مكعب تصل إلى السودان لتكون بذلك حصة السودان ١٨ مليار متر مكعب من مياه النيل ويبلغ عدد الدول المشاركة في نهر النيل عشراً وهي من المنبع أي المصب كما يلي (بوروندي – رواندا – تنزانيا – كينيا – جمهورية الكونغو الديمقراطية – أوغندا – إثيوبيا – أريتريا – السودان ومصر)[٤٨].

اتفاقية تقاسم مياه النيل عام ١٩٥٩:

هي اتفاقية وقعت بالقاهرة في نوفمبر ١٩٥٩ بين مصر والسودان، وجاءت مكملة لاتفاقية عام ١٩٢٩ وليست لاغية لها، حيث تمثل الضبط الكامل لمياه النيل الواصلة لكل من مصر والسودان في ظل المتغيرات الجديدة التي ظهرت على الساحة وهو الرغبة في إنشاء السد العالي ومشروعات أعالي النيل لزيادة إيراد النهر وإقامة عدد من الخزانات في أسوان، **وتتضمن بنود هذه الاتفاقية الآتي:**

١- احتفاظ مصر بحقها المكتسب من مياه النيل وقدره ٤٨ مليار متر مكعب سنوياً وكذلك حق السودان المقدر بأربعة مليار متر مكعب سنوياً.

٢- موافقة الدولتين على قيام مصر بإنشاء السد العالي وقيام السودان بإنشاء خزان الروصيري على النيل الأزرق. كما نص هذا البند على أن توزع الفائدة المائية من السد العالي والبالغة ٢٢ مليار متر مكعب سنوياً توزع على الدولتين بحيث يحصل السودان على ١٤.٥ مليار متر مكعب وتحصل مصر على ٧.٥ مليار متر مكعب لتصل حصة مصر ٥٥.٥ مليار متر مكعب والسودان ١٨.٥ مليار متر مكعب.

٣- قيام السودان بالاتفاق مع مصر على إنشاء مشروعات زيادة إيراد النهر بهدف استغلال المياه الضائعة في بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال وفروعه ونهر السوباط وفروعه وحوض النيل الأبيض على أن يتم توزيع الفائدة المائية والتكلفة المالية الخاصة بتلك المشروعات مناصفة.

٤- إنشاء هيئة فنية دائمة مشتركة لمياه النيل بين مصر والسودان[٤٩].

غير أن اتفاقية ١٩٥٩ تعطي مصر الحق في البدء في أي من المشروعات إذا دعت الحاجة للتوسع الزراعي لذلك في هذه الحالة تخطر مصر السودان بالميعاد الذي يناسبها للبدء في المشروع وفي خلال عامين من تاريخ الإخطار يتقدم كل من البلدين ببرنامجه للانتفاع بنصيبه في المياه، وبعد انتهاء العامين تبدأ مصر في التنفيذ بتكاليف من عندها وعندما يتهيأ السودان لاستغلال نصيبه فإنه يدفع نسبة من جملة التكاليف تتفق مع نسبة المياه التي سيحصل

عليها على ألا تتجاوز حصة أي من البلدين نصف الفائدة وهكذا أعطت هذه الاتفاقية مصر حقاً أحادياً في بناء أي من مشاريع زيادة مياه النيل من مستنقعات جنوب السودان سواء كان السودان يتهيأ لاستغلال نصيبه أم لا، وسواء كان يوافق على قرار مصر أم لا، كل ما تحتاجه مصر هو إخطار السودان بالميعاد الذي يناسبها(٥٠).

موقف دول حوض النيل من اتفاقية ١٩٥٩:

١- **أثيوبيا**: أرسلت احتجاجاً على بناء السد العالي الذي اتخذ قرار بنائه دون إجراء مشاورات عديدة مع أثيوبيا. واتضح ذلك في كتاب "الأطماع الإمبراطورية لمصر إزاء بحيرة تانا والنيل الأزرق" للمؤلف "ووند يمنيه تيلاهيمون" الأستاذ بجامعة أديس أبابا وإعلان أثيوبيا عدم اعترافها باتفاقية مياه النيل ١٩٥٩(٥١).

٢- **الموقف الكيني**: أوضح د "أوديدي أوكيدي" عميد كلية دراسات البيئة في جامعة "موي *Moi*" بكينيا أن هذه الاتفاقية وقعت في غياب كينيا كبقية الدول النيلية أي قبل عصر الاستقلال ومن ثم فإن هذه الاتفاقية لا يعتد بها(٥٢).

٣- **موقف أوغندا**: لم تظهر أوغندا أي موقف تجاه الاتفاقية إلا أن بينها وبين بعض الدول المشتركة في حوض النيل بعض المشكلات مثل اتهام السودان لأوغندا بدعم المتمردين وكذلك نفس الاتهام موجه من دولة زائير للسماح بالتحرك لبعض العناصر المعارضة لزائير ومساعدتها.

٤- **موقف تنزانيا**: دعت تنزانيا إلى البحث عـن صـيغ جديـدة تراعـى فيهـا مصالح الشعوب نتيجة لذلك كتبت مذكرة في ٤ يوليو ١٩٦٢ ووزعتها على كينيا وأوغندا[٥٣].

٥- **موقـف الكونغـو الديمقراطيـة**: لم يظهـــر أي موقـــف لدولـــة الكونغـــو الديمقراطية.

٦- **موقف رواندا وبروندي**: لم يظهر أي موقف منـاوئ مـن دولـة روانـدا أو بروندي بالنسبة لمصر بل يتمتعون بعلاقات متميزة مع مصـر في كل مـا يتعلق بمياه النيل[٥٤].

اتفاقية بين جمهورية مصر العربية وأوغندا ١٩٩١:

أرادت أوغندا أن تزيد قوة الكهرباء المولدة من محطة سد "أويـن" عنـد مخرج بحيرة فيكتوريا حيث أن هذه المحطة كانت تعمل منـذ عـام ١٩٥٤، ولم تكن قوتها تتعدى ٩٠ ميجاوات، فتقدمت أوغنـدا إلى البنـك الـدولي لتمويـل إنشاء محطة قوتها ١٠٢ ميجاوات ووجهت خطاباً مرفقاً به مذكرة فنية إلى كـل من سفارات (مصر – السودان – تنزانيا – كينيا) تؤكد عزمها على إقامة محطـة لتوليد الكهرباء على بحيرة فيكتوريا.

وفي ٧ فبراير ١٩٩١ قام د/ بطرس غالي وزير الدولة المصـري للشـئون الخارجية بتسليم المذكرة والرد عليها "أن كل اتفاقيات مياه النيل تبرز المصالح المشتركة لمصر وأوغندا مثل اتفاقية ١٩٢٩ والاتفاقيات الموقعـة خـلال تبـادل المذكرات بـين سـنتي ١٩٤٩ – ١٩٥٣ والتعويضـات التـي دفعتهـا الحكومـة المصرية لمصلحة الكهرباء الأوغندية لفقدها نسبة من القوة الكهربائية.

وقد ناقشت الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل لمصر والسودان طلب أوغندا للعمل على زيادة الطاقة الكهربائية لسد أوين بهدف وضع رأي موحد لمصر والسودان طبقاً لاتفاقية ١٩٥٩ وتم إعداد مذكرة لتحديد النقاط التي تهم مصر وأوغندا في الفترة ما بين ١٩٤٩ – ١٩٥٣ بواسطة بريطانيا نيابة عن أوغندا؛ **وأهم هذه النقاط هي:**

التأكيد على ما ورد في اتفاقية ١٩٢٩ بعدم قيام أوغندا بأي أعمال على النيل تؤثر على تصرفات مياه نهر النيل إلا بعد التشاور مع مصر[٥٥].

وقد وجه وزير الدولة الأوغندي للطاقة خطاباً للرد على المذكرة المصرية المشار إليها بشأن التوسع في توليد الطاقة من خزان "أوين" على مخرج بحيرة فيكتوريا وضح فيه "أن التوسع الجديد في المحطة يعطي فرصة التحكم في الفيضانات لكي يتم استخدامها في أوقات الجفاف بالنسبة لأوغندا ولكل دول حوض النيل الأخرى وفي ضوء هذه المعطيات تم عقد اتفاقية بين مصر وأوغندا وهي عبارة عن خطابين متبادلين بين كل من نائب رئيس الوزراء – ووزير الشئون الخارجية بأوغندا "بول سيمو جرايدي" ووزير الدولة للشئون الخارجية بمصر بطرس غالي للعمل على تنفيذ مشروع توسيع محطة سد "أوين" بتاريخ ٢١/ مايو ١٩٩١ على أن تحترم أوغندا سياسة التخزين لمستوى الثلاثة أمتار المتفق عليها منذ إنشاء الخزان ١٩٥٣م[٥٦].

وقد بدأ التعاون المتكامل بصورة ثنائية بين مصر والسودان حين وقعتا اتفاقية ١٩٥٩ لتقاسم مياه النيل فيما بينهما ثم امتد ليشمل دراسات هيدرومترلوجية بحوض النيل الأبيض في الهضبة الاستوائية بالتعاون مع كل من (كينيا – تنزانيا – أوغندا) عام ١٩٦٧ فيما عرف بمشروع (الهيدروميتر) الذي اتخذ من مدينتي عنتيبي مقراً له ثم انضمت كلاً من رواندا وبورندي عام ١٩٧١ وزائير والكونغو الديمقراطية عام ١٩٧٧[٥٧].

وبانتهاء المشروع عام ١٩٩٢ استضافت العاصمة الأوغندية كمبالاسيتي وزراء كلاً من مصر والسودان – الكونغو الديمقراطية – رواندا – تنزانيا وأوغندا وحضرته كينيا – إثيوبيا – بورندي كمراقبين للتعاون على التطوير المتكامل للمصادر المائية لحوض نهر النيل فيما عرف باسم "التيكونيل".

إطار تعاون يوليو ١٩٩٣:

وقع في القاهرة في أول يوليو ١٩٩٣ بين كل من الرئيس المصري آنذاك محمد حسني مبارك ورئيس الوزراء الإثيوبي – في هذا التوقيت (ميليس زيناوي) وكان لهذا الإطار دور كبير في تحسين العلاقات المصرية الإثيوبية؛ **وتضمن هذا الإطار التعاون بين مصر ـ إثيوبيا فيما تعلق بمياه النيل في النقاط التالية:**

- عدم قيام أي من الدولتين بعمل أي نشاط يتعلق بمياه النيل قد يسبب ضرراً بمصالح الدولة الأخرى.
- ضرورة الحفاظ على مياه النيل وحمايتها.
- استخدام القوانين الدولية.

- التشاور والتعاون بين الدولتين بغرض إقامة مشروعات تزيد من حجم تدفق المياه وتقليل الفاقد.

مبادرة حوض النيل ١٩٩٩:

عبر سنوات من حوار متواصل بدأ عام ١٩٧٨ بمبادرة من مصر والسودان للاتفاق على خطة تشمل دول حوض النيل كافة، جرى التواصل في مايو/ آيار عام ١٩٩٩، ما تعرف بـ"مبادرة حوض النيل" والطريف في الأمر أن دولتي المصب (مصر والسودان) اللتين بادرتا إلى هذا الاقتراح هما الدولتان الوحيدتان اللتان لم توقعا الاتفاقية وبذكر هذه الاتفاقية فقد هدفت إلى تطوير موارد النيل على نحو دائم يكفل استخداماً عادلاً وكفؤاً لها وتوفير السلم والأمان لدول حوض النيل كلها، والتعاون وتنفيذ المشروعات المشتركة بينها والقضاء على الفقر وبناء أسس للتكامل الاقتصادي بين هذه الدول والانتقال بالبرنامج من مرحلة التخطيط إلى التنفيذ، وتضمنت المبادرة تفاصيل توضح كيفية إدارة هذا التعاون وتكوين مجالسه المتخصصة، وبالرغم من أن الاتفاقية مثلت إطاراً جيداً لبناء تعاون إقليمي في منطقة حوض النيل فإن الاختلافات العميقة والتاريخية والمصالح المتضاربة بين دول (المنبع) ودولتي المصب (مصر والسودان) حالت دون تحول هذه الاتفاقية آلية فعالة للتعاون بين دول حوض النيل[٥٨].

وضمت إثيوبيا ومصر والسودان وأوغندا والكونغو وبورندي تنزانيا – رواندا – كينيا – أريتريا تم توقيعها في فبراير ١٩٩٩ بين دول حوض النيل العشر بهدف تدعيم أواصر التعاون الإقليمي (سوسيو – اجتماعي) بين هذه الدول، تم توقيعها في تنزانيا بحسب الموقع الرسمي للمبادرة، فهي تنص على الوصول إلى تنمية مستدامة في المجال السياسي الاجتماعي من خلال الاستغلال المتساوي للإمكانيات المشتركة التي يوفرها حوض النيل[٥٩].

عندما اجتمعت دول العالم في لاهاي عام ٢٠٠٠ لمناقشة قضايا المياه على سطح الكرة الأرضية أشار جورباتشوف رئيس الاتحاد السوفيتي السابق بصفته رئيس منظمة الصليب الأخضر التي تعمل على فض المنازعات على المياه اعتماداً على ٢١ منظمة قومية عالمية إلى احتمال قيام حروب شاملة بسبب المياه في منطقة الشرق الأوسط بين عامي ٢٠١٠ – ٢٠١٥ ما لم تجد مشكلات المياه بها حلول واقعية وشاملة[٦٠].

وأضاف جورباتشوف أن هناك دولاً أفريقية يعيش مواطنوها تحت مستوى الفقر المائي الذي قدره خبراء المياه بحوالي ١٠٠٠ متر مكعب لكل فرد، وقد تلى ذلك مؤتمر لوزراء الري الأفارقة بالقاهرة خلال فبراير ٢٠٠٣ بهدف وضع رؤية مشتركة لتنظيم الاستفادة من موارد القارة المائية وبحث سبل تفعيل عملية التعاون بين الجنوب والجنوب في هذا المجال بتناقل الخبرات العلمية فيما بينهم حيث وقف الحاضرون أمام الكثير من الحقائق عن المياه أهمها أن الأراضي التي تروى بانتظام لا تتعدى ٧٪ في أحسن الظروف وإلى افتقار أكثر من نصف سكان القارة لمياه الشرب النقية وانعدام وصول خدمات الصرف الصحي لأكثر من ثلثي السكان[٦١].

وتعد أفريقيا بوجه عام أضعف قارات العالم استثماراً لمواردها المائية فالمياه السطحية الجارية أو التي تذهب لتغذي المياه الجوفية تنحصر في ٤ آلاف مليار متر مكعب فقط أي حوالي ٢٠٪ من الأمطار الغزيرة التي تسقط على أراضيها والمقدرة بحوالي ٢٠ ألف مليار متر مكعب(٦٢).

اجتماع ٢٠٠٩ لبحث الإطار القانوني والمؤسسي لمياه النيل:

في مايو ٢٠٠٩ عقد اجتماع وزاري لدول حوض النيل في كينشاسا، الكونغو الديمقراطية لبحث الإطار القانوني والمؤسس لمياه النيل، ورفضت مصر التوقيع على الاتفاقية بدون وجود بند صريح يحافظ على حقوقها التاريخية في مياه النيل، وفي يوليو ٢٠٠٩ عقد اجتماع طارئ لوزراء الخارجية بدول حوض النيل بالإسكندرية، وفي بداية الجلسات صدر تحذيرات باستبعاد دول المصب (مصر والسودان) من توقيع الاتفاقية، ثم أعطيت مهلة ٦ أشهر للدولتين، وقد حذر المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية آنذاك السفير حسام زكي من خطورة الاندفاع وراء إدعاءات كاذبة لا أساس لها من الصحة تروجها أيدي خفية في بعض دول المنبع تدعي زوراً معارضة مصر لجهود التنمية ومشروعاتها في هذه الدول مشيراً إلى أن مصر كانت وستظل الداعم الرئيسي والشقيقة الكبرى لدول حوض النيل(٦٣).

في أكتوبر ٢٠٠٩ وأغسطس ٢٠١٠ قامت الحكومة الإثيوبية بعملية مسح للموقع في نوفمبر ٢٠١٠ تم الانتهاء من تصميم السد في ٣١ مارس ٢٠١١، وبعد يوم واحد من الإعلان عن المشروع تم منح عقد قيمته ٤.٨ مليار دولار دون تقديم عطاءات تنافسية للشركة الإيطالية (*Salini Costruttori*).

في ٢ أبريل ٢٠١١ وضع رئيس وزراء إثيوبيا السابق ملس زيناوي *Meles Zenawi* حجر الأساس للسد وقد تم إنشاء كسارة للصخور جنباً إلى جنب مع مهبط للطائرات الصغيرة للنقل السريع.

في ١٥ أبريل ٢٠١١، أعاد مجلس الوزراء الإثيوبي تسمية السد بـ"سد النهضة الأثيوبي الكبير" "*Grand Ethopian Renaissance Dam"****GERD****"* حيث كان في البداية يطلق عليه "مشروع ×) وبعد الإعلان عن عقود المشروع سمي بـ"سد الألفية" *"Millennium Dam"*.

في مايو ٢٠١١ أعلنت إثيوبيا أنها سوف تتقاسم مخططات السد مع مصر حتى يمكن دراسة مدى تأثير السد على المصب.

في مارس ٢٠١٢ أعلنت الحكومة الإثيوبية عن ترقية لتصميم محطة توليد كهرباء السد وزيادتها من ٥٢٥٠ ميجاوات إلى ٦٠٠٠ ميجاوات من المتوقع أن يكون أول مولدين جاهزة للعمل بعد ٤٤ شهراً من البناء[٦٤].

مصر لديها مخاوف جدية حول المشروع بحيث أنه طلبت الفحص والتفتيش على تصميم ودراسات السد، ومن أجل تهدئة المخاوف ولكن نفت إثيوبيا هذا المطلب مالم تتنازل مصر عن حق الفيتو على توزيع المياه[٦٥].

وبعد لقاء بين وزراء المياه من مصر والسودان وأثيوبيا في مارس ٢٠١٢ قال الرئيس السوداني البشير إنه يؤيد بناء السد[٦٦].

تم التوقيع على معاهدة النيل التي وقعتها الدول المتشاطئة العليا في عام ٢٠١٠ ولكن إتفاق التعاون الإطاري لم يوقع من خلال مصر أو السودان نظراً لأن ينتهك معاهدة ١٩٥٩ التي تعطي حقوق حصرية لمصر والسودان في مياه النيل[٦٧].

لكن الوضع الذي رسمته اتفاقية ١٩٥٩ في هـذا المضـمار قـد تغـير تماماً بانفصال جنوب السودان وميلاده كدولـة مسـتقلة في يوليـو ٢٠١١ وقـد دار ومازال يدور جدل قانوني مكثف حول إلزامية اتفاقية ١٩٥٩ على دولة جنوب السودان، ولكن لابد من الإشارة هنا إلى تجربة حفر قنـاة جـونجلي أوضـحت أن مسائل هذه القنوات لم تكن لتحكمها الاتفاقيات بل تخضع لعوامل أساسية وأمنية ودينية واجتماعية محلية في غاية التعقيد.

كما لابد من التذكير أن اتفاقية السلام الشامل التي تم التوقيع عليها بين حكومة السودان الحركة الشعبية لتحرير السودان في ٩ يناير ٢٠٠٥ كانت قد تركت كل ما يختص بمياه نهر النيل في يد الحكومة المركزية في الخرطـوم، لكـن رغم هذا فقد قامت جوبا باستلام زمام المبادرة في مسائل مياه النيـل كليـاً مـن بداية وخلال فترة الست سنوات الانتقالية خصوصاً مسألة إكمال قناة جونجلي رغم اعتراض حكومة جنوب السودان مراراً وتكراراً على إكمال القناة[٦٨].

في الوقت الذي تمر فيه مصر بمرحلة خطيرة شديدة الحساسية منذ ثـورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وصـولاً إلى أحـداث ٣٠ يونيـو ٢٠١٣ تتعـاظم التحـديات الإقليمية التي تواجه السياسة الخارجية المصرية حيث تضعف قدرة الدولة على مواجهة هذه التحديات بحكم الانشغال بمصير الـوطن والانكفـاء عـلى الهـم الداخلي، ومن الناحية العملية أقدمت إثيوبيا على تدشين حجر الأسـاس لسـد النهضة في ١٢ أبريل ٢٠١١ مستغلة الوقت الـذي كانـت فيـه مصر منشـغلة بإعادة بناء نظامها السياسي من جديد عقب الثورة المصرية، ثم شكلت لجنة

ثلاثية تضم مصر والسودان وإثيوبيا وبعض الخبراء الدوليين للنظر في الأضرار المتوقعة من بناء السد على كل من مصر والسودان، واستمرت إثيوبيا في أعمال البنية التحتية وقامت بتحويل مجرى النيل الأزرق تمهيداً لبدء منشآت السد دون انتظار تقرير اللجنة.

الأمر الذي أثار قلق المصريين وتوتر الرأي العام المصريين أن يحجب هذا السد عن المصريين مياه النهر التي قامت عليه حضارتهم منذ فجر التاريخ[٦٩].

أنشأت مصر وإثيوبيا والسودان لجنة دولية من الخبراء لمراجعة وتقييم تقارير دراسة السد وتتألف اللجنة من ١٠ أعضاء ٦ خبراء من ٣ دول و ٤ خبراء دوليين في مجالات الموارد المائية والنمذجة الهيدلولوجية وهندسة السدود الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وعقد الفريق اجتماعه الرابع في أديس أبابا في نوفمبر ٢٠١٢ واستعرض وثائق حول الأثر البيئي للسد وقاموا بزيارة الموقع وقد قدموا تقريرهم الأولي إلى الحكومات المعنية في نهاية مايو ٢٠١٣ وعلى الرغم من أن التقرير الكامل لم يتم عرضه علناً ولن يكون حتى يتم مراجعته من قبل حكومات مصر وإثيوبيا على السفراء وإدراج تفاصيل الإفراج عنهم، قالت الحكومة الإثيوبية أنه وفقاً للتقرير "أن تصميم السد يستند على المعايير والمبادئ الدولية" من دون تسمية تلك المعايير والمبادئ وقالت أيضاً أن السد "يقدم فائدة عالية لجميع الدول الثلاث ولن يسبب ضرراً كبيراً على كل من البلدان المتشاطئة ووفقاً للحكومة المصرية فإن التقرير "أوصي بتغيير وتعديل أبعاد وحجم السد"[٧٠].

في ٣ يونيو ٢٠١٣ في حين مناقشة تقرير الفريق الدولي من الخبراء مع الرئيس المصري السابق محمد مرسي اقترحت القيادات السياسية في مصر طريق لتدمير السد، بما في ذلك دعم للمتمردين المناهضين للحكومة دون علم هؤلاء في الاجتماع نقل المناقشة على الهواء مباشراً إثيوبيا طلبت من السفير المصري شرح الاجتماع اعتذر كبير مساعدي مرسي لـ"الإحراج غير المقصود" وأخرجت الحكومة بياناً يشجع على حسن الجوار والاحترام المتبادل والسعي لتحقيق المصالح المشتركة دون إيذاء أي من الطرفين الآخرين وصرح مساعد لرئيس الوزراء الأثيوبي أن مصر هي "يحق لك اليوم الحلم" واستشهد بالماضي بمحاولة زعزعة استقرار إثيوبيا ورد مرسي يعتقد أنه من الأفضل للدخول إثيوبيا بدلاً من محاولة لإجبارهم ومع ذلك في ١٠ حزيران عام ٢٠١٣ وقال كل الخيارات مفتوحة لأن "الأمن المائي في مصر لا يمكن أن ينتهك على الإطلاق" موضحاً أنه "لا يدعو إلى الحرب" ولكن أنه لن يسمح إمدادات المياه لمصر أن تكون المهددة بالانقراض(٧١).

اتفاقية عنتيبي:

وفي بيان لها في يونيو ٢٠١٣ قالت وزارة الخارجية الإثيوبية: إن تصديق مجلس النواب الشعبي الإثيوبي على الاتفاقية الإطارية التعاونية لدول حوض النيل والمعروفة باسم "اتفاقية عنتيبي" يعتبر خطوة مهمة باتجاه يحقق الاستخدام العادل لمياه النيل وإثيوبيا التي أصبحت أول دولة تصدق على هذه الاتفاقية وأضافت وزارة الخارجية الإثيوبية، أن اتفاقية عنتيبي تدعو إلى إقامة مفوضية لمياه النيل لدى تصديق برلمانات ست دول على الأقل من دول حوض النيل وأن هذه المفوضية ستكون مكلفة بمراقبة الاستخدام العادل لمياه النيل

وتؤكد على التطبيق العادل لحقوق ومهام الدول الموقعة، مشيرة إلى أن الاتفاقية الإطارية تعد أول معاهدة متعددة الأطراف تم التفاوض عليها شكل ناجح برعاية مبادرة حوض النيل.

ويأتي تصديق الدول الست من دول حوض النيل على اتفاقية "عنتيبي" لتصبح نافذة على دول حوض النيل ككل وهذا القرار أزعج مصر[٧٢].

تضم اتفاقية "عنتيبي " ثلاثة عشر بنداً، بينها بند "الانتفاع المنصف والمعقول" والذي أثار جدلاً بين دول وقعت وأخرى رفضت التوقيع.

هذا البند ينص على أن دول حوض النيل تنتفع انتفاعاً منصفاً ومعقولاً من موارد مياه المنظومة المائية لنهر النيل على وجه الخصوص الموارد المائية التي يمكن تطويرها بواسطة دول مبادرة حوض النيل وفق رؤية لانتفاع معقول، آخذين في الاعتبار دول المبادرة، بما فيها المخاوف حول حماية الموارد المائية، وكل دولة من دول المبادرة لها حق الانتفاع من الموارد المائية للمنظومة المائية لنهر النيل، كما تنص الاتفاقية على "ضمان الاستخدام المنصف والمعقول لموارد المنظومة المائية لنهر النيل، على أن تأخذ دول المبادرة في اعتبارها الظروف المتعلقة بالموارد، بما فيها محدوديته" بموجب هذه البنود قررت مصر في يونيو ٢٠١٠ عدم المشاركة في فعاليات مبادرة حوض النيل بكافة أنشطتها نتيجة توقيع دول الحوض على الاتفاقية الإطارية "عنتيبي" المتفق عليها من معظم دول الحوض ماعدا مصر والسودان والتي اشترطت وقتها تعديل (٣) بنود ووضع نص صريح في البند رقم (١٤) الخاص بالأمن المائي بعدم المساس بحصتها من مياه النيل وحقوقها التاريخية والاستعمارية التي أجحفت في حقوق دول حوض النيل كافة بما فيها السودان[٧٣].

اتفاقية عنتيبي وقعت عليها خمس دول هي (إثيوبيا – ورواندا – تنزانيا – كينيا وأوغندا ورفضتها مصر والسودان لأنها تنهي الحصة التاريخية للبلدين؛ **وفيما يلي نص الاتفاقية**[٧٤]:

➢ **الباب الأول:**

الإطار الحالي للاتفاقية الإطارية تطبق لتحقيق التنمية والحماية والحوار حول إدارة موارد نهر النيل وموارده وإنشاء مؤسسات كآلية للتعاون بين دول حوض النيل.

➢ **الباب الثاني:**

تعريفات لأغراض الاتفاقية الإطارية للتعاون:

أ. حوض النيل يقصد به الامتداد الجغرافي لنهر النيل.

ب. يستخدم هذا التعريف كمرجعية بيئية وللحماية والحوارية من أجل التنمية.

ج. الإطار يقصد به الاتفاقية الحالية للتعاون الإطاري.

د. دول مبادرة نهر النيل أو دول المبادرة يقصد بها الدول الأعضاء في الاتفاقية الإطارية.

ه. المفوضية يقصد بها مفوضية مبادرة نهر النيل المنشأة بموجب الفقرة (٣) من هذه الاتفاقية الإطارية.

و. الأمن المائي يقصد به حق دول المبادرة في الاستخدام الآمن للمياه في مجالات الصحة، الزراعة، الثروة الحيوانية، الحماية البيئية.

➢ **الباب الثالث:**

المبادئ العامة:

✍ **النظام: نهر النيل ومياهه يجب حماية استخدامها وتنميتها وفقاً للمبادئ العامة الآتية:**

١. التعاون.

٢. التنمية المستدامة.

٣. التابعية.

٤. الاستخدام وفقاً للاتصاف والمعقولية.

٥. الحد من الإضرار بالدول.

٦. حق دول المبادرة في استخدام المياه داخل حدودها

٧. الحماية والحوار.

٨. المعلومات المرتبطة بالخطوات التخطيطية.

٩. مصلحة المجتمع.

١٠. تبادل المعلومات والبيانات.

١١. البيئة وتأثيراتها على التقييم والتقويم.

١٢. الحلول السلمية للخلافات.

١٣. المياه النقية والموارد الثمينة.

١٤. الماء لديه قيمة اقتصادية واجتماعية.

١٥. الأمن المائي.

➢ الباب الرابع:

الانتفاع المنصف والمعقول: دول مبادرة حوض النيل تنتفع انتفاعاً منصفاً ومعقولاً من موارد مياه المنظومة المائية، على وجه الخصوص الموارد المائية التي يمكن تطويرها بواسطة دول مبادرة حوض النيل وفق رؤية لانتفاع معقول آخذين في الاعتبار دول المبادرة بما فيها المخاوف حول حماية الموارد المائية وكل دولة من دول المبادرة لها حق الانتفاع من الموارد المائية للمنظومة المائية لنهر النيل.

- ضمان الاستخدام المنصف والمعقول لموارد المنظومة المائية لنهر النيل ودول المبادرة تأخذ في اعتبارها الظروف المتعلقة بالموارد بما فيها محدوديتها.
- جغرافيا وهيدرولوجياً وبيئياً وكل العوامل الطبيعية المتعلقة بذلك.
- الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية التي تهم دول المبادرة.
- السكان المعتمدون على الموارد المائية في كل دولة من دول المبادرة.
- التأثيرات على استخدام الموارد المائية في الدولة والدول الأخرى من دول المبادرة.
- بما فيها الاستخدامات المتوقعة للموارد المائية.
- الحوار والحماية والتنمية والاستخدام الاقتصادي للموارد المائية والتكلفة من الخطوات التي تتخذ في التأثيرات.
- توافر البدائل لاستخدام معين مزمع أو قائم.
- مساهمة كل دولة من دول المبادرة في مياه المنظومة المائية لنهر النيل امتدادات منطقة الحماية داخل حدود كل دولة من دول المبادرة.

- بالإشارة إلى الفقرة الأولى والثانية عالية مخاوف أي دولة من دول المبادرة تبحث بروح التعاون ما تكون هناك حاجة لذلك.
- وزن كل عامل من العوامل يؤخذ بعد مقارنته مع العوامل الأخرى بما يؤدي إلى الاستخدام المصنف والمعقول على أن تجتمع كل العوامل للوصول لأسس على أساسها جميعاً.
- دول مبادرة حوض النيل يتعين عليها داخل حدودها ووفقاً لمنظومتها القانونية الحفاظ على الاستخدام المستدام للمياه في ظل الظروف المحيطة.
- دول مبادرة النيل عليها مراقبة قوانين وقواعد مفوضية نهر النيل المؤثرة على الاستخدام المنصف والمعقول(٧٥).

➢ الباب الخامس:

الالتزام بعدم التسبب في ضرر جسيم:

١- دول المبادرة تستخدم الموارد المائية لمنظومة نهر النيل داخل أراضيها آخذة في الاعتبار عدم تسبب الأضرار الجسيمة لدول الحوض الأخرى.

٢- في حالة إحداث دول من دول المبادرة لضرر كبير بدول أخرى من دول المبادرة وفي غياب الاتفاق على هذا الاستخدام عليها اتخاذ جميع التدابير اللازمة آخذة في الاعتبار الأحكام الواردة في المادة (٤) وذلك بالتشاور مع الدولة المتضررة من أجل إزالة الضرر أو تخفيفه وعند الاقتضاء مناقشة التعويض.

➢ الباب السادس:

الحماية والمحافظة على حوض النيل ونظامه الأيكولوجي:

١- حماية ورفع جودة المياه من خلال مبادرة حوض النيل.

٢- الحد من إدخال المبيدات أو الأشياء الجديدة على النظام الأيكولـوجي لحوض نهر النيل.

٣- حماية التنوع الإحيائي في حوض النيل.

٤- حماية الأراضي الجافة في حوض النيل.

٥- ترميم وإعادة تأهيل قواعد الموارد المائية.

٦- دول مبادرة حوض النيـل عـبر مفوضـية حـوض النيـل عليهـا اتخـاذ خطوات لتنسيق علاقاتها الخارجية[٧٦].

➢ الباب السابع:

تبادل المعلومات والبيانات:

١- إعمالاً لتعاونهم بشأن استخدام وتطوير حماية حوض نهر النيـل يتعـين على دول حوض نهر النيل تبادل المعلومات والبيانات ذات صلة حينما كان ذلك ممكناً ويسهل استخدامها للدول ذات الصلة.

٢- في حالة تقدم إحدى دول الحوض بطلب معلومات أو بيانات متـوفرة لدى دول أخرى عليها الاستجابة الكاملة لتوفير هذه المعلومات، وفي حالة وجود تكلفة على الدولة الطالبة تحمل التكلفة.

٣- تنفيذاً لمطلوباتها تحت الفقرة (١) ودول مبادرة حـوض النيـل اتفقـت على مراقبة إجراءات تطوير مفوضية حوض النيل.

➢ الباب الثامن :

١ - اتفقت دول مبادرة حوض النيل على تبادل المعلومات والبيانات عبر مفوضية حوض النيل.

٢- دول مبادرة حوض النيل ستراقب القواعد التي تضعها مفوضية حوض النيل لتبادل المعلومات والبيانات.

➢ الباب التاسع :

تقييم الأثر البيئي والحسابات:

١ - التدابير المزمع اتخاذها وقد يكون لها آثار سلبية كبيرة يتعين على دول الحوض في مرحلة مبكرة إجراء وتقييم شامل لتلك الآثار فيما يتعلق بأراضيها وأراضي دول حوض النيل الأخرى.

٢- المعايير والإجراءات لتحديد ما إذا كان للنشاط آثار بيئية ضارة كبيرة توضع من قبل مفوضية حوض النيل.

٣- حيث تقتضي الظروف ذلك، وفقاً للمعايير التي وضعتها مفوضية حوض نهر النيل ودول الحوض التي نفذت تدابير من النوع المشار إليه في الفقرة (١) إجراء مراجعة للآثار البيئية لتلك التدابير.

٤ - على المفوضية أن تأخذ في الاعتبار التشريعات الوطنية لدول الحوض يجب أن تضع معايير لمراجعة التدابير القائمة في تاريخ نفاذ الاتفاق الإطاري.

٥ - يجوز لدول حوض النيل إجراء مراجعة شاملة للتدابير القائمة في تاريخ نفاذ هذا الإطار.

➢ الباب العاشر:

التبعية في مجال حماية وتطوير حوض النهر في تخطيط وتنفيذ المشروعات وفقاً لمبدأ التبعية في المادة المنصوص عليها في المادة (٣) **يتعين على دول حوض النيل اتخاذ الإجراءات الآتية:**

أ. السماح لجميع الدول التي يمكن أن تتأثر بذلك المشروع في الدول المعنية المشاركة بطريقة مناسبة في عملية التخطيط والتنفيذ.

ب. بذل كل جهد ممكن لتنسيق المشروع أو أي اتفاق مع الاتفاق الإطاري في نطاق الحوض.

➢ الباب الحادي عشر:

الوقاية والتخفيف من الظروف الضارة، يجُب حوض النيل والدول منفردة أو مجتمعة عند الاقتضاء من خلال تقاسم التكاليف من قبل الدولة أو دول حوض النيل التي يمكن أن تتأثر وبذل كل جهد ممكن لاتخاذ جميع التدابير المناسبة لمنع أو تخفيف الشروط المتعلقة بمنظومة نهر النيل والتي قد تكون ضارة بدول الحوض الأخرى سواء ناتجة عن سلوك بشري أو لأسباب طبيعية مثل ظروف الفيضانات والأعشاب المائية الغازية والأمراض التي تنقلها المياه.

➢ الباب الثاني عشر:

حالات الطوارئ:

١- لأغراض هذا الحكم حالة الطوارئ "تعني الحالة التي تسبب أو تشكل تهديداً وشيكاً أو تسبب في ضرر جسيم لدول حوض النيل أو

لدول أخرى وتنتج فجأة عن أسباب طبيعية مثل الفيضانات والانهيارات الأرضية أو الزلازل.

٢- لا يجوز للدولة في حوض النيل الإبطاء في إخطار الدول الأخرى التي يحتمل أن تتأثر به دائما عليها الإسراع بكل السبل المتاحة بإخطار المنظمات الدولية المختصة بكل طارئ.

٣- على الدولة التي ينشأ داخل أراضيها طارئ التعاون مع الدول النامية المحتمل أن تتأثر به ومع المنظمات الدولية المختصة عند الاقتضاء لاتخاذ التدابير العملية.

➢ الباب الثالث عشر:

"حماية حوض النيل والمنشآت ذات الصلة في حالة النزعات":

لمنظومة نهر النيل والمنشآت ذات الصلة والمرافق وغيرها من الأعمال وكذلك المنشآت التي تحوي قوى خطرة في حوض نهر النيل حق التمتع بالحماية التي تمنحها مبادئ وقواعد القانون الدولي المنطبقة في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية ولاسيما قواعد القانون الدولي ويجب ألا تستخدم في انتهاك هذه المبادئ العامة(٧٧).

اتفاق إعلان النوايا بين مصر والسودان وإثيوبيا ٢٠١٥:

تقديراً للاحتياج المتزايد لجمهورية مصر العربية، جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية وجمهورية السودان لمواردهم المائية العابرة للحدود وإدراكاً لأهمية نهر النيل كمصدر الحياة ومصدر حيوي لتنمية شعوب مصر وإثيوبيا والسودان، **ألزمت الدول الثلاث أنفسها بالمبادئ التالية بشأن سد النهضة**(٧٨):

١. مبدأ التعاون:

- التعاون على أساس التفاهم المشترك والمنفعة المشتركة حسن النوايا والمكاسب للجميع ومبادئ القانون الدولي.
- التعاون في تفهم الاحتياجات المائية لدول المنبع والمصب بمختلف مناحيها.

٢. مبدأ التنمية التكامل الإقليمي والاستدامة:

الغرض من سد النهضة هو توليد الطاقة، المساهمة في التنمية الاقتصادية، الترويج للتعاون عبر الحدود والتكامل الإقليمي.

٣. مبدأ عدم التسبب في ضرر ذي شأن:

- سوف تتخذ الدول الثلاث كافة الإجراءات المناسبة لتجنب التسبب في ضرر ذي شأن خلال استخدامها للنيل الأزرق/ النهر الرئيسي.
- على الرغم من ذلك ففي حالة حدوث ضرر ذي شأن لإحدى الدول فإن الدولة المتسببة في ذلك في إحداث الضرر عليها اتخاذ كافة الإجراءات لتخفيف أو منع هذا الضرر.

٤. مبدأ الاستخدام المنصف والمناسب:

- سوف تستخدم الدول الثلاث مواردها المائية المشتركة في أقاليمها بأسلوب منصف.
- أخذ كافة الدول الثلاثة لكافة العناصر الاسترشادية لضمان الاستخدام المنصف:

أ. العناصر الجغرافية والجغرافية المائية والمناخية والبيئية وباقي العناصر.

ب. الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لدول الحوض.

ج. السكان الذين يعتمدون على الموارد المائية.

د. تأثيرات استخدام أو استخدامات الموارد المائية في إحدى الدول على الدول الأخرى.

ه. الاستخدامات الحالية والمحتملة للموارد المائية.

و. عوامل الحفاظ والحماية والتنمية.

ز. مدى توافر البدائل ذات القيمة المقارنة.

ح. مدى مساهمة كل دولة من دول الحوض في نظام النهر.

ط. امتداد نسبة مساحة الحوض داخل الإقليم.

٥.مبدأ التعاون في الملء الأول وإدارة السد:

أ. تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية واحترام المخرجات النهائية للتقرير الختامي للجنة الثلاثية للخبراء حول الدراسات الموصى بها.

ب. تستخدم الدول الثلاث، بروح التعاون، والمخرجات النهائية للدراسات المشتركة الموصي بها في تقرير لجنة الخبراء الدولية والمتفق عليها من جانب اللجنة الثلاثية للخبراء **بغرض**:

- الاتفاق على الخطوط الإرشادية وقواعد الملء الأول لسد النهضة والتي تشتمل كافة السيناريوهات المختلفة.
- الاتفاق على الخطوط الإرشادية وقواعد التشغيل السنوي لسد النهضة والتي يجوز لمالك السد ضبطها من وقت لآخر.

- إخطار دولتي المصب بأي ظروف غير منظورة أو طارئة تستدعي إعادة الضبط لعملية تشغيل السد.
- إنشاء آلية تنسيقية مناسبة فيما بينهم لضمان استمرارية التعاون والتنسيق حول تشغيل سد النهضة من خلال الوزارات المعينة.

٦.مبدأ بناء الثقة:

سيتم إعطاء دول المصب الأولوية في شراء الطاقة المولدة من سد النهضة.

٧.مبدأ تبادل المعلومات:

سوف توفر مصر والسودان وإثيوبيا بالبيانات والمعلومات اللازمة لإجراء الدراسات المشتركة وذلك بروح حسن النية.

٨.٨ – مبدأ أمان السد: تنفيذ توصيات اللجنة المتعلقة بأمان لسد النهضة:

تستكمل إثيوبيا بحسن النية التنفيذ الكامل للتوصيات الخاصة بالأمان.

٩.مبدأ السيادة ووحدة إقليم الدولة.

١٠.مبدأ التسوية السلمية للمنازعات:

تقوم الدول الثلاث بتسوية منازعاتهم الناشئة عن تفسير أو تطبيق هذا الاتفاق بالتوافق من خلال المشاورات أو التفاوض وفقاً لمبدأ حسن النوايا.

اتفاق المبادئ الذي تم توقيعه بين مصر وإثيوبيا والسودان في الثالث والعشرين من مارس ٢٠١٥ بشأن "سد الألفية الكبير" أو سد النهضة الإثيوبي[٧٩] أثار الكثير من الجدل فلم تستطيع هذه الوثيقة أن تطمئن الرأي العام المصري إزاء أهم قضاياه وانشغالاته الأساسية ألا وهي ضمان تدفق نهر

النيل بمستوياته الحالية من المياه وتحجيم مستوى التهديدات الوجودية للشعب المصري الذي يعيش على أرض صحراوية في مجملها.

ومع إدراك أن مصر حكومة وشعباً تدعم حق الشعب الإثيوبي في التنمية، فإن على قاعدة "لا ضرر ولا ضرار" طبقاً لذلك يمكن التمييز بين موقفين في مصر: الأول هو المستوى الرسمي أي الدولة المصرية بأجهزتها التنفيذية المختلفة، والثاني: هو الرأي العام والخبراء المستقلون على المستوى الرسمي يمكن القول أن بنود اتفاق المبادئ قد تكون لبت احتياجات الحكومة على نحو كبير في سعيها إلى اكتساب التأييد الجماهيري المطلوب في هذا الوقت بالذات نظراً إلى مواجهة هذه الحكومة ذاتها تحدياً إرهابياً لا يستهان به خصوصاً أن ملف المياه والأمن المائي المصري هو مسئولية الحاكم المصري إزاء شعبه في تعاقد ممتد منذ فجر التاريخ ويتحدد على أساسه الوزن السياسي لهذا الحاكم وحجم ثقله الجماهيري.

أما على مستوى العلاقات الثنائية بين مصر وإثيوبيا فقد أزال هذا الاتفاق صورة ذهنية سلبية كان قد رسخها اجتماع معلن للرئيس السابق محمد مرسي مع بعض قادة الأحزاب السياسية في مصر بتاريخ ٣ يونيو ٢٠١٣ حول "سد النهضة الإثيوبي الكبير" تورط فيه بعض قيادات الأحزاب بالإفصاح عن جهالة سياسية وذهنية عدوانية راهنت على استخدام الحل العسكري ضد إثيوبيا أو تهديد أمنها القومي عبر العمل على تفتت وحدتها الوطنية، وفي المقابل دعم التوجه التعاوني المصري إزاء إثيوبيا مجمل أداء الحكومة المصرية بعد الثلاثين من يونيو ٢٠١٣ الذي توج بخطاب الرئيس السيسي في البرلمان الإثيوبي(٨٠).

عاد ملف اقتسام مياه نهر النيل ليحتل المقدمـة في اهتمامـات السياسـيين وخبراء المياه والطاقة ووسائل الإعلام، خصوصاً بعد أن قطعت أثيوبيا شـوطاً كبيراً في بناء "سد النهضة"، وقد جرت أكثر المناقشات حول هذا الأمر الحيوي الـذي يـؤثر في بقيـة دول حـوض النيـل خصوصـاً دولتـي المصـب (مصرـ والسودان) في الخرطوم والقاهرة ولطالما تباينت الرؤى حـول إيجابيـات السـد وسلبياته على هذه الدولة أو تلك وأخيراً توصلت حكومات مصـر والسودان وإثيوبيا إلى اتفاق عام هدأ الاختلافات ولكن لا يزال الحوار محتدماً(٨١).

انشغال الساسة والخبراء المصـريين وعامة الشـعب بتـأثير سـد النهضـة الإثيوبي في بلادهم له أسبابه المقنعة فيرى بعضهم أن قيام السـد وتخـزين الميـاه بكميات كبيرة بالقرب من الحدود السودانية ربـما يؤديـان إلى خفـض كبـير في منسوب المياه في بحيرة ناصر الواقعة خلف السـد العـالي، مـا يـؤثر بالتـالي في نصيب مصر من المياه ويقلل من الري وإنتاج الكهربـاء، مـا دعـا الخـبراء إلى القول أن هذا الاتفاق الثلاثي لا يعد كافياً مـن منظـورهم وذلـك لعـدد مـن الأسباب من بينها معامل الأمان في السد.

المبحث الثالث

دور الدبلوماسية المصرية وأزمة سد النهضة
والرؤية المستقبلية

لقد تطور العمل الدبلوماسي عبر مراحل عدة، يمكن أن نوجزها في أربع مراحل هي[٨٢]:

المرحلة الأولى: العصور الأولى الدبلوماسية: وهي تتعلق بالاتصالات الدبلوماسية في الحضارات القديمة في مصر الفرعونية وحضارة اليونان والرومان والصين والهند وتتميز إلى الحضارة الإسلامية وتتسم المهمة الدبلوماسية في تلك المرحلة بأنها مهمة مؤقتة،وذات هدف معين، مثل عقد اتفاق كما حدث في معاهدة رمسيس الثاني وحاوتوليس الثالث ملك الحثيين عام ١٢٧٥ ق.م وكذلك المبعوثين الدبلوماسيين الذين بعث بهم الرسول محمد ﷺ لنشر الإسلام وسافروا إلى فارس وبيزنطة ومصر وغيرها وكذلك الاتصالات بين هارون الرشيد وشارلمان.

المرحلة الثانية: مرحلة المدرسة الفرنسية في الدبلوماسية: مرحلة وضع أسسها الكاردينال ريتشيلو *Richeli* وسارت على نهجها أوربا خلال ثلاثة قرون هذه الدبلوماسية اتسمت بالكياسة والاستمرارية والتدرج وأنها أعطت أهمية للمعرفة والخبرة.

المرحلة الثالثة: بدء ظهور الدبلوماسية العلنية: بعد الحرب العالمية وإعلان الرئيس الأمريكي ويلسون مبادئه الأربعة عشر وانتقاد الدبلوماسية السرية وهنا بدأ يظهر تأثير الرأي العام وإن فرق الباحثون بين الدعوة لعلانية المعاهدات الدولية ومن ثم تسجيلها في عصبة الأمم، ثم في الأمم المتحدة وبين

كيفية الوصول للمعاهدة، ضرورة توافر عنصر السرية تجنبا لضغط الرأي العام، الذي قد يؤدي إلى جمود موقف المتفاوضين ومن ثم صعوبة الوصول إلى حل.

المرحلة الرابعة: دبلوماسية المؤتمرات والمنظمات الدولية: وقد برزت هذه الدبلوماسية مع بداية القرن العشرين، وإن كانت إرهاصاتها سابقة على ذلك إلا أنها ارتبطت أساسا بالتنظيم الدولي المتمثل في عصبة الأمم ثم الأمم المتحدة، وقد اتسمت هذه المرحلة بتشعب في مجالات العمل الدبلوماسي.

وتمثل دراسة العلاقات السياسية والاقتصادية في منطقة حوض نهر النيل أهمية كبرى في ضوء الظروف والمعطيات الإقليمية والدولية المعاصرة وما تمليه من تغليب اتجاهات التعاون على اتجاهات الصراع ويعتبر نهر النيل واحد من أكبر الأنهار الدولية على مستوى العالم وهو يمر بأراضي عشر دول أفريقية من تنزانيا – بوروندي – رواندا – كينيا – أوغندا – الكونغو الديمقراطية – إثيوبيا – إريتريا – السودان – مصر وتبلغ مساحة حوض النيل حوالي ٢.٩ مليون كم مربع تمثل ١٠٪ من مساحة أفريقيا ويمر بعدة أقاليم مناخية تبدأ من الجنوب في المنطقة الاستوائية حتى الشمال في إقليم البحر المتوسط المعتدل.

ويكتسب نهر النيل أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة لإجمالي الدول الواقعة عليه خاصة بالنسبة لدولتي المصب (مصر والسودان) ونظراً لطبيعة النهر فإنه أصبح من الصعب على الدول العشر المشتركة فيه عقد اتفاقيات ثنائية فيما بينها دون أن تأخذ في الاعتبار مصالح الدول الأخرى(٨٣).

الدور الدبلوماسي التفاوضي:

وصلت محادثات سد النهضة الإثيوبي بين مصر والسودان وإثيوبيا إلى مرحلة حرجة بإصرار حكومة أديس أبابا على مواصلة أعمال البناء دون انتظار نتائج الدراسات الفنية التي من شأنها تحديد آثار بناء السد على مصالح دولتي المصب، على الرغم من أن التقارير والدراسات الفنية الأولية تلمح إلى أن سد النهضة الإثيوبي يحمل في طياته العديد من المخاطر والتداعيات السلبية على الأمن المصري من ناحية وعلى أمن إقليم حوض النيل بشكل عام من ناحية أخرى.

إذ توجد بعض الاتجاهات لدى مراكز البحوث تؤكد أن رغبة إثيوبيا في التحكم بمياه النيل يمكن أن تكون مدخلاً لإشعال الصراعات بين دول الحوض وعلى سبيل المثال أوضح تقرير لخبراء مجموعة حوض النيل بجامعة القاهرة أن سد النهضة مبالغ في حجمه وارتفاعه، كما أن كفاءته في توليد الكهرباء متدنية، ولا تبرر هذا الحجم وإيراداته المالية من بيع الكهرباء قد لا تغطي تكاليفه، بما يشير إلى أن الهدف من سد النهضة هو تحكم إثيوبيا في مياه النيل وتدعم قدرتها على تنفيذ سلسلة السدود الأخرى المزمع إنشاؤها على النيل الأزرق وعلى نهري السوباط وعطبرة[٨٤].

بالرغم مما قد يعتقده البعض من عدم أهمية الدور التفاوضي الدبلوماسي إلا أنه يمثل جزءاً مهما في دعم مصر لمبادرة حوض النيل؛ **وتتلخص**

الدبلوماسية المائية المصرية في النقاط التالية[٨٥]:

١- الاستخدام الأمثل لمياه النيل وتنمية موارده بالتعاون المستمر مع دول حوض النيل من خلال الالتزام بقواعد القانون الدولي في استخدام المياه

٢- واحترام ما تقره الاتفاقيات الدولية والمعاهدات الخاصة بنهر النيل ومصالح الدول النيلية الشقيقة التي تشارك مصر في الانتفاع بمياه النهر.

٣- الزيارات المستمرة والمتواصلة لعواصم حوض النيل والتي تتم في سياق مبادرة دول حوض النيل وتحقق المصلحة العامة للدول العشر.

٤- تأكيد مصر من خلال الزيارات المستمرة على تمسكها بالمبادرة الجديدة لتنمية موارد النهر لصالح شعوبه.

٥- الاجتماعات واللقاءات الدورية سواء بين دول حوض النيل العشر أو بين دول النيل الأزرق الثلاث بما يتيح الاتفاق مع رؤى ووجهات نظر مشتركة.

٦- التعاون بين دول حوض النيل في ظل المبادرة هو جزء من منظومة متكاملة ومستمرة تتحقق بأسلوب منهجي وعلمي يعتمد على الرؤية المستقبلية.

ولقد كانت لهذه الدبلوماسية المصرية أفضل النتائج خلال الفترة الأخيرة والدليل على ذلك تجربة مصر في إدارة الموارد المائية خلال المؤتمر الدولي للموارد المائية في المناطق شبه الجافة والذي عقد في البرازيل أكتوبر ٢٠٠٤ لتبادل الخبرات في مجالات الموارد المائية.

من الواضح أن أبعاد الأزمة السياسية والاقتصادية في تداخل مستمر خاصة في ظل عدم وجود إطار قانوني واضح يتيح للأطراف المتنازعة فرصة الاحتكام لمبادئ القانون الدولي ومن ثم ترتب على ذلك أن ازدادت خطورة هذه الأزمة.

ومن ثم فإن التعرض لكيفية مواجهتها لابد أن يأخذ في الاعتبار عاملين أساسيين هما:

أ. إن إستراتيجية المواجهة تتوقف على طبيعة الموقف المحتمل للأزمة.

ب. أن لهذه الإستراتيجية عناصر وركائز أساسية سواء على المستوى المؤسس أو على مستوى التعامل.

ويمكن أن نلخص هذه الإستراتيجية المصرية في إدارة ملف أزمة حوض النيل في الآتي:

١- الموازنة بين أساليب العمل التفاوضي الجماعي متعدد الأطراف من ناحية والتركيز على العمل الثنائي مع كل دولة على حده من ناحية أخرى.

٢- من الناحية السياسية والدبلوماسية كان لابد من تطوير بعض السياسات تتناسب وظروف كل دولة ومواقفها فعملت مصر على تشجيع حول حوض النيل المعتدلة على مواصلة تمسكها بمواقفها.

٣- تحديد الأهمية النسبية للمصالح المائية لكل دولة من دول حوض النيل بين مجمل المصالح الوطنية الإستراتيجية لهذه الدولة، فبينما تمثل

٤- المصالح المائية لمصر والسودان مصلحة حيوية قصوى فإن الأمر يختلف وليس كباقي دول حوض النيل الأقل اعتماداً على مياه النيل.

٥- تقوم الإستراتيجية المصرية على بناء التحالفات الإقليمية وتوثيق التحالف مع السودان والعمل معا كجهة واحدة بحكم المصلحة المشتركة بين البلدين باعتبارهما بلدي المصب الرئيسيين.

٦- تستند مصر في إستراتيجيتها تجاه دول حوض النيل على مكون دولي فالموقف المصري من النواحي القانونية والسياسية والتنموية يحظى بدعم الأطراف الدولية.

٧- تقوم الإستراتيجية المصرية على تحقيق التعاون المائي فهناك أطروحات لمشروعات مشتركة بين مصر وإثيوبيا والسودان حيث تمثل السودان جانباً مهماً في هذه المشروعات وهناك احتمالات كبيرة لتوليد الكهرباء بين هذه الدول[٨٦].

شهدت منطقة حوض النيل عددا من تجارب التعاون المشترك والتي لم تنجح في الوصول إلى صفة مؤسسية بين دول الحوض وفي هذا الإطار تأتي أهمية مبادرة حوض النيل الموقعة في أغسطس عام ٢٠٠٠ لكونها تمثل بداية تأسيس صيغة تعاقدية مؤسسية قانونية بين دول المنطقة تقوم على أساس تنموي اقتصادي يضم دول الحوض العشر من جانب وتعبر عن وجود وتطور ملحوظ يسعى إلى تلافي الإخفاقات التي شهدتها محاولات التعاون المشترك السابقة من جانب آخر وهي بذلك تعد محدداً للعلاقات المائية بين دول حوض النيل تتمحور حولها تفاعلات المرحلة الراهنة، وتهدف مبادرة حوض النيل إلى

بناء الثقة بين دول الحوض في مجال المشروعات ذات المنافع المشتركة التي تشمل بناء خزانات ومشروعات الربط الكهربائي، بالإضافة إلى تطوير إدارة الإنذار المبكر للفيضانات والجفاف وأعمال الوقاية مثل مشروعات مكافحة التصحر والجفاف واستخدام المساقط لتوليد الطاقة الكهربائية في مواضع الخزانات المختلفة في أثيوبيا(٨٧).

السياسة الخارجية المصرية مع الدول الإفريقية:

نجد أن السياسة الخارجية المصرية تجاه الدول الإفريقية تتم بصورتين هما:

أ. الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا: أنشأته وزارة الخارجية عام ١٩٨٠ وبدأ نشاطه الفعلي عام ١٩٨١ ويهدف إلى تقديم المعونة للدول الإفريقية سواء من خلال إيفاد خبراء مصريين إليها في مختلف التخصصات أو تخصيص منح تدريبية في مصر لأبناء هذه الدول وأتاح الصندوق الفرص لنمو ٩٥٠٠ من كادرات الدول الإفريقية في التخصصات المختلفة للتدريب في مصر استفاد منها أكثر من خمسون دولة إفريقية في مجالات عديدة أهمها الشرطة مكافحة الجريمة الزراعية والعمل الدبلوماسي وكذلك إيفاد ما يقرب من ٤٥٠٠ خبيراً إلى ٤٧ دولة إفريقية في مجالات الطب – الهندسة – التنمية الصناعية، وفي عام ١٩٩٢ قامت مصر بإنشاء المركز المصري للإعلام للدراسات التسويقية الأفريقية وهو أول جهة متخصصة في السوق الأفريقية وفي عام ١٩٩٣ استفادت مصر على هامش القمة الأفريقية الـ ٢٩ من أكبر تجمع اقتصادي أفريقي.

ب. الصندوق العربي للمعونة الفنيـة للـدول الأفريقيـة: هـذا الصـندوق أنشأته الجامعة العربية عام ١٩٧٩ ومعظم خبراء هذا الصـندوق مـن مصـر حيث بلغ عدد الخبراء الذين تم إيفادهم عن طريـق الصـندوق ١١٧ خبير خلال عام ١٩٨١ فضلا عن ١٠٨ منحه قدمها الصـندوق لأبناء أفريقيـا في الجامعـات المصريـة والتـدريب في مراكـز التـدريب المصـرية والأكاديمية العربية للنقل الجوي والبحري ويقوم الصندوق بجهود لها أثر كبير في دعم التعاون العربي الأفريقي وخاصة بين مصـر والدول الأفريقية الأخرى[٨٨].

يعد الانتماء الأفريقي لمصر مكوناً أصيلاً من مكونـات الهويـة المصريـة، التي أكدت عليها الثوابت التاريخية والقواعد الدستورية والخبرات المجتمعية، في هذا السياق جاءت احتفالات مصر بيوم أفريقيا لتؤكـد عـلى هـذه القواعـد الثوابـت في تنـاغم رسـمي وشـعبي مصريـي أفريقـي عـلى العديـد مـن المستويات السياسية والدبلوماسية والرياضية، وأكد المستشـار أحمـد أبـو زيـد المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية أنه بمناسبة احتفالات وزارة الخارجية بيوم أفريقيا الموافق ٢٥ مايو من كل عام وشنت وزارة الخارجية برنامجاً وطنياً متكاملاً لإبراز الانتماء الأفريقي لمصرـ مصـحوباً بحملـة إعلاميـة في وسـائل الإعلام وعلى صفحات وحسابات الوزارة على شبكات التواصل الاجتماعـي للتعريف بدور مصـر في دعم القضايا الأفريقية ويعد الاحتفـال بيـوم أفريقيـا هذا العلم ذو أهمية خاصة حيث يوافق شهر مايو ٢٠١٦ رئاسة مصر لمجلس

الأمن من خلال عضويتها في المجلس ممثلة للقارة الأفريقية عامي ٢٠١٦، ٢٠١٧ ويتقاطع مع تمثيل مصر أيضا لدول الشمال الأفريقي في مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي خلال الفترة من ٢٠١٦ – ٢٠١٨[٨٩].

وسط حضور عالمي إقليمي عُقد في الفترة من الثاني إلى الرابع من شهر يونيو ٢٠١٦ الاجتماع الوزاري لمبادرة الاتحاد الإفريقي والقرن الأفريقي حول مكافحة الاتجار في البشر وتهريب المهاجرين واجتماع كبار المسئولين الثالث برئاسة مصر بمدينة شرم الشيخ، وقد شارك في المؤتمر وفود تمثل دول: مصر وإثيوبيا وأريتريا والسودان وجنوب السودان، وتونس وليبيا والصومال وجيبوتي وممثلين عن الدول الشركاء ومن بينهم إيطاليا ومالطا والنرويج وهولندا وبريطانيا وسويسرا والسعودية وعدد من منظمات ووكالات الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوربي والمنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية لشئون اللاجئين والهيئة الحكومية، لدول شرق أفريقيا للتنمية (الإيجاد)[٩٠].

وتؤكد مصادر معنية بملف مياه النيل اتجاه مصر للتحرك دولياً والتواصل مع الدول الأفريقية والإقليمية ذات الصلة والتأثير على صنع القرار لتوضيح خطورة الموقف الحالي بشأن سد النهضة وتداعياته على الدولة المصرية وشعبها.

لذلك لفتت المصادر إلى تنظيم حملة إعلامية دولية وتحرك دبلوماسي لكشف عدم التزام حكومة أديس أبابا بالاتفاقيات والمواثيق الدولية المنظمة

للعلاقات الدولية مع تقديم المستندات الدالة على تعنت أثيوبيا أمام مؤسسات ومنظمات التمويل الدولية(٩١).

إدارة جديدة بالبنك المركزي للتعاون مع أفريقيا:

قال طارق عامر محافظ البنك المركزي أن هناك توجها للتعاون مع دول الكوميسا، مؤكدا أن الجهاز المصرفي المصري لديه أجندة بالتعاون مع البنوك المركزية الأخرى لتفعيل مبادرة الكوميسا بما ينعكس على تنمية مؤشرات الاقتصاد الكلي والتقارب مع اقتصاديات الدول المختلفة.

وخلال اليوم الثاني من منتدى الاستثمار الأفريقي "كوميسا ٢٠١٧" أن هناك اتفاقيات تمت لدراسة إنشاء عملة موحدة وسياسات موحدة عبر إجراءات طويلة الأمد.

وأن هناك بروتوكول تم توقيعه بنصف مليار دولار بالتعاون مع البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد "أفريكسيم بنك" لصالح بنك تنمية الصادرات المصرية يشير لوجود توجه للتوسع بصورة أكبر لدعم الصادرات المصرية(٩٢).

ويضيف الخبير المصرفي هاني أبو الفتوح أن مصر ترتبط مع الدول الأفريقية بنحو (٣٢) اتفاقية استثمارية ثنائية إلى جانب العديد من مذكرات التفاهم التي أبرمتها الهيئة العامة المصرية للاستثمار مع نحو (١٢) وكالة أفريقية لترويج الاستثمار ويقدر حجم التبادل التجاري مع أفريقيا بين ٤ و ٥ مليارات دولار منها ٢ مليار مع دول الكوميسا(٩٣).

مؤتمر أفريقيا ٢٠١٧ بشرم الشيخ:

وكان لمؤتمر أفريقيا ٢٠١٧ دور بالغ الأهمية في التأكيد على دور مصر المحوري في تنمية الدول الأفريقية ووجود فرص استثمار حقيقية **حيث أوضح المؤتمر الآتي:**

١- أن أفريقيا تعاني من عجز في البنية التحتية بقيمة ٩٠ مليار دولار ويجب تحويل هذا العجز إلى استثمارات من جانب الشركات المصرية.

٢- ضرورة تحقيق الشمول المالي لقارة أفريقيا حيث أن المعاملات التجارية تجاوزت حاجز الـ ١٠٠ مليار دولار.

٣- التأكيد على دور القطاع الخاص له دور كبير في تحقيق النمو في دول الاتحاد الأوروبي وفي أغلب دول العالم.

٤- أنه يجري الآن إبرام اتفاق للتعاون الجمركي والمساعدة المتبادلة بين مصر- وجيبوتي وتفعيل مذكرة الاشتراك في المعارض والأسواق الدولية بين البلدين.

٥- أنه يجري الآن مناقشة إقامة مشروعات مشتركة في مجالات الصناعات الغذائية "إنشاء الطرق والمواصلات والنقل البحري وإصلاح السفن بين مصر وجيبوتي ويجري إنشاء مصنع للأسمنت ومنتجع سياحي".

٦- أنه يتم بحث إجراءات فنية متعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية التي ستنعكس إيجابيا على العلاقات التجارية المصرية مع دول الغرب الأفريقي عاما وكوت ديفوار بصفة خاصة.

٧- لابد من تعظيم الدور الريادي المصري في تنمية القارة السمراء ويعيدها من جديد على الخريطة الأفريقية.

٨- عقد مؤتمر تجاريا مع وزيرة دولة رواندا وتم التشاور حول بعض الأمور كالمقايضة التجارية والاستثمارات المصرية داخل رواندا.

٩- التركيز على الدول التي لها موانى مثل كينيا وتنزانيا وتم إنشاء منطقة لوجستية في كينيا على مساحة ٥٠ ألف متر.

١٠- إرسال العديد من البعثات الترويجية إلى كينيا – تنزانيا – رواندا – غانا وأوغندا.

أجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣:

أكد الرئيس عبد الفتاح السيسي اعتزاز مصر بانتمائها الإفريقي وإيمانها بارتباط مستقبلها بالدول الأفريقية الشقيقة مشدداً على دعم كافة جهود الاندماج الاقتصادي بين الدول الإفريقية لتحقيق أهداف أجندة التنمية الشاملة في أفريقيا ٢٠٦٣، وأن تحقق آمالنا في المستقبل الذي نرجوه لإفريقيا يتطلب مواصلة العمل الدؤوب الذي بدأناه هنا في شرم الشيخ بما يوفر واقعاً جديداً لأفريقيا ويضعها في المكانة اللائقة على الخريطة الاقتصادية للعالم[٩٤].

وأهم معالم أجندة ٢٠٦٣ تتركز في التطلعات السبعة الواردة فيها والتي تجسد الأهداف وتبني عليها الإستراتيجيات ولكل تطلع أهدافه ومجالاته وأولوياته ويمكن تلخيص مضامينها فيما يلي[٩٥]، ازدهار أفريقي مبني على النمو والتنمية المستدامة، **وأهداف هذا التطلع تتركز في:**

١- رفع مستوى حياة المواطنين والتعليم الجيد للمواطنين ومهارات عالية مبنية على العلم والتكنولوجيا والإبداع.

٢- الصحة وتغذية جيدة للمواطنين.

٣- اقتصاديات متحولة.

٤- الزراعة الحديثة لزيادة الإنتاجية.

٥- تسريع النمو الاقتصادي.

٦- البيئة المستدامة، والمناخ المرن للاقتصاديات والمجتمعات.

٧- تكامل قاري وحدة سياسية مبنية على فعاليات دور "الجامعة الأفريقية" ورؤية النهضة الأفريقية **وتهدف التطلع إلى:**

أ. الوحدة الأفريقية سواء على شكل فيدرالي – أو كونفيدرالي.

ب. مؤسسات قارية مالية ونقدية عاملة.

ج. شبكة البنية الأساسية في أفريقيا بالمعيار العالمي.

د. تطلع أفريقيا إلى الحكم الجيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وحكم القانون.

✍ **وفي ذلك ترسيخ للقيم الديمقراطية والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان.**

إحياء طريق التنمية "مصر – إفريقيا":

اتفاقيات التمويل التي وقعتها الحكومة خلال مؤتمر إفريقيا ٢٠١٧ والمفاوضات التي جرت مع مؤسسات التمويل بداية لتوسيع عمل مصر في النطاق الأفريقي، وأن هناك مفاوضات مع البنك الإفريقي للتنمية والصندوق

الإفريقـي للتنميـة وعـدد مـن مؤسسـات التمويـل الدوليـة لـدعم مشـروعات مصـر المرتقبـة لاستصـلاح الأراضي بمصرـ والجـوار الإفريقـي إضافة إلى إحياء طريق التنمية "مصرـ – إفريقيـا" وأحيـاء شـبكة مشرـوعات الطرق التي تربط مصر بوسط جنوب أفريقيا(٩٦).

أكد الرئيس عبد الفتاح السيسـي أن مصـر تولي اهتماماً خاصاً لتعزيـز العلاقات الاقتصادية مع زامبيا وخاصة مع تزايد نشاط الشـركات المصـرية العاملة في زامبيا في مجـالات الكهربـاء والاتصـالات والإنشـاءات وأن زيـارة رئيس زامبيا لمصر تأتي بناءاً على التطور الذي يشهده التعاون بين البلدين خلال الفترة الماضية(٩٧).

سامح شكري يزور إثيوبيا لكسر جمود المفاوضات:

توقيت زيارة وزير الخارجية المصري إلى أديس أبابا مهم ومصـر تأخـذ المبادرة لاستمرار المفاوضات وكسر الجمود التي حدث خلال الفـترة الماضـية وهناك أفكار وأطروحات سوف تطرحها مصرـ خـلال هـذه المباحثـات، وأن أخذ المبادرة في هذا الوقت للقيام بزيارة يدل على مدى اهتمام مصر بهذا الملـف وفرصة لطرح روشتة على الجانب الأثيوبي ويجب ألا يأخذ وقـت مـن الجانـب لدراسة هذه المقترحات الأخيرة والأمر الذي يضـع تعقيـدات نحـن في غنـى عنها.

ونحن نواجه موقف أننا وافقنا على التقرير الاستهلالي الذي أوفـده لنـا المكتب الاستشاري الفرنسي ونحن نواجه موقف صعب لابد أن نتعامـل معـه بالحكمة، وهذا سوف يتم من خـلال زيـارة وزيـر الخارجيـة المصرـي وعـدم السماح باستمرار الجمهور في المفاوضات.

الموقف الإثيوبي يؤكد في مرحلة أن بناء السد من أجـل توليـد الكهربـاء ونحن لا نعارض ذلك والتمويل لا يمكن أن يحـدث إلا إذا وافـق عليـه دول المصب وتتعامل بمنتهى الحكمة نحن ماضين في عملية البناء والتنمية من أجل الشعب المصري[٩٨].

وزير الموارد المائية المصري محمد عبد العاطي أهميـة الوصـول إلى اتفـاق عادل دون المساس بحصة مصر المائية، ومصر ترتكز في المفاوضات على اتفـاق إعـلان المبـادئ الـذي تـم توقيعـه قبـل نحـو عـامين وهـو الـذي حـدد آليـة المفاوضات، إتاحة المجال أمام الإطار الفنـي قبـل الانتقـال إلى مسـتوى أعـلى حال حدوث خلافات وخروج المفاوضـات أدى عـلى مسـتويات أعـلى منهـا زيارة وزير الخارجية لأثيوبيا[٩٩].

تحركات مصرية لكسر جمود التفاوض:

سامح شكري أمن مصر المائي لا يقبل الوعـود: يجـب أن تلتـزم مصـــر وإثيوبيا والسودان بشأن الدراسات الاستشارية لملئ السد وأسلوب التشـغيل كمرجع وهنا تجدر الإشارة إلى استمرار الخلاف حول التقرير المبدئي للمكتب الاستشاري يعني تعطيل استكمال دراسات تـأثير السـد عـلى دولتـي المصـب وتجاوز الإطار الزمنـي المنصـوص عليـه في اتفـاق إعـلان المبـادئ لاسـتكمال الدراسات خلال خمسة عشر شهرا وبالرجوع على اتفاق إعلان المبـادئ الموقـع بين مصر والسودان وإثيوبيا – مارس ٢٠١٥ نجد نص المادة (٥) من الاتفـاق أهمية استكمال دراسات تأثير بملئ وتشغيل السد على مصـر قبل البدء في ملـئ وتشغيل السد وحتى تتفادى مصر إضاعة المزيد من الوقت كان لابد من طرح

بدائل كل الأزمة من هذا المنطلق كان العرض المصري على إثيوبيا إشراك طرف ثالث وهو البنك الدولي لقدرته على الاستعانة بخبراء وفنيين على درجة عالية من الكفاءة[١٠٠]، ولم تكن مصر هي التي عطلت مفاوضات سد النهضة ولكن درب من الخيال أن يتصور أحد أن نستمر في طرح ذات المواقف نجد نتائج مغايرة، نحن ملتزمون باتفاق إعلان المبادئ.

ونحن نعمل من منطلق التعاون وتجاوز أي قضايا خلافية بين أثيوبيا والسودان لأن هذه القضية مرتبطة بمصالح الدول الثلاث وعند توقيع اتفاق المبادئ كانوا مدركين للمسئولية الملقاة عليهم تجاه الشعوب[١٠١].

بينما نجد أن التعاون بين البلدين هو الطريق الأنسب لكسر جمود المفاوضات والعمل بالمصلحة المشتركة بين البلدين وجاء ذلك خلال تصريحات الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي خلال استقباله لرئيس الوزراء الأثيوبي "هيلا ميريام ديسالين" خلال اجتماعات اللجنة المشتركة الأولى على المستوى الرئاسي والتعبير عن قلق مصر من جمود المفاوضات وضرورة استكمال الدراسات المتعلقة بالسد طبقاً لاتفاق إعلان المبادئ الموقع بين مصر وإثيوبيا والسودان خلال عام ٢٠١٥ وتطمين رئيس الوزراء الإثيوبي للشعب المصري بأن أثيوبيا لن تقوم بأي عمل يؤدي إلى ضرر الشعب المصري نتيجة لبناء سد النهضة[١٠٢].

النتائج:

✍ **خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:**

١- استخدام مصر إستراتيجية المصلحة المشتركة في تعاملها مع الجانب الإثيوبي سواء إستراتيجية التكامل أو إستراتيجية تطوير التعاون من خلال عقد مؤتمرات دولية مثل أفريقيا ٢٠١٧ الأجندة الأفريقية ٢٠٦٣ وتوسيع التعاون في مجالات عديدة والارتقاء بالتعاون. وبهذا نجيب على تساؤل أهم الإستراتيجيات المستخدمة في التفاوض بين الجانبين.

٢- يوجد لدى الجانب المصري وعي كامل بأهمية التفاوض وإستراتيجياته وثقافته في مقابل تعنت من الجانب الآخر واستخدام الجانب الإثيوبي محاولات التسويف لتفويت الفرصة على الجانب المصري وأن يضعه أمام سياسة الأمر الواقع بعد ملء السد.

٣- توجد نقاط عديدة يمكن استخدامها للتأثير على الجانب الآخر وتفويت الفرصة عليه وذلك بحكم الانتماء الأفريقي ويمثل ذلك أرضية مشتركة نبدأ منها التفاوض.

٤- وجود محاولات عديدة من دول أخرى، تحاول إفشال العملية التفاوضية ويبدو ذلك جليا في التحركات والمشاهد السياسية من جانبها كما يتضح في سياسة قطر تجاه مصر وسياسة تركيا أيضا والسودان والشاهد تعاون السودان وتركيا وإقامة ميناء سواكن القريب من حلايب وشلاتين، وفي ذلك إجابة على التساؤلين الرابع والخامس للدراسة.

٥- للدبلوماسية دور هام جدا في إدارة المفاوضات وخاصة في الأزمات الدولية والقيام بدور لا يقدر وخاصة زيارات وزراء الخارجية والوزراء المعنيين بقضية التفاوض والعملية التفاوضية.

٦- لابد من مراجعة مراحل التفاوض وتقييم كل مرحلة وتجديد المفاوضين إذا لزم الأمر لذلك. وبذلك نجيب على التساؤل الثامن لأن العملية التفاوضية تحتاج إلى تقييم أثناء مراحل العملية التفاوضية.

٧- الالتزام بالمعاهدات الدولية والاتفاقيات الموقعة من الجانبين المتفاوضين وعدم الإخلال بالقوانين الدولية والاتفاقات الموقعة بينهم وضرورة الالتزام بالحجج والأسانيد أثناء التفاوض. ونجيب بذلك على التساؤل الثالث بوجود حجج وأسانيد قانونية أثناء التفاوض أمر ضروري لابد أن توضحه الدولة صاحبة الحق أثناء عملية التفاوض.

٨- للتفاوض دور هام جدا في حل النزاعات الدولية ولابد من الصبر أثناء التفاوض على الطرف الآخر وعدم إثبات سوء التدبير أثناء التفاوض مع مراعاة عدم قبول سياسة وإستراتيجية التسويف.

٩- اختلفت إستراتيجيات التفاوض من الجانبين، الجانب المصري يستخدم إستراتيجية المصلحة المشتركة والتعاون والتكامل والنمو بينما يستخدم الجانب الأثيوبي إستراتيجية التعنت وتفويت الفرصة والتسويف في نفس الوقت، وعدم وجود ثقافة التفاوض المرن لدى الجانب الإثيوبي ونجيب بذلك على التساؤل السابع.

□

التوصيات :

✍ **خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات في ضوء سيناريوهين هما: سيناريو النمو والسيناريو التشاؤمي للتعامل مع أزمة سد النهضة وهما:**

أولاً: توجد مجموعة من المرتكزات التي يجب اتخاذها من جانب مصر للتعامل مع الأزمة في إطار سيناريو النمو وهي:

١. إحياء طريق التنمية "مصر إفريقيا" وتوسيع عمل مصر في النطاق الأفريقي والتعاون مع البنك الإفريقي للتنمية والصندوق الإفريقي لاستصلاح الأراضي بمصر والجوار الأفريقي وإحياء طريق التنمية وشبكة مشروعات الطرق التي تربط مصر بوسط وجنوب إفريقيا. وفي ذلك تدعيم لإستراتيجية التكامل الأفقي وتوسيع نطاق المصلحة المشتركة.

٢. تفعيل أجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣ والتأكيد على ارتباط مصر وانتمائها الأفريقي بالدول الأفريقية الصديقة الشقيقة ودعم كافة جهود الانتماء والاندماج الاقتصادي بين الدول الأفريقية ووجود حزمة من المساعدات التي تقدمها مصر إلى الدول الأفريقية. وفي ذلك تدعيم لإستراتيجية التكامل الأمامي بتقديم مصر مزايا وإمكانيات مادية وبشرية للجانب الأثيوبي.

٣. الدعوة لإنشاء سوق أفريقية موحدة على غرار الاتحاد الأوروبي والدعوة لإنشاء عملة موحدة أيضا مثل "اليورو" عملة الاتحاد الأوربي وذلك من خلال منتدى الاستثمار الأفريقي "كوميسا"، ونجد وضوح لإستراتيجية تعميق العلاقة القائمة بين البلدين.

٤. عقد العديد من المؤتمرات ذات الأهمية البالغة مثل مؤتمر أفريقيا (٢٠١٧)، والتأكيد على دور مصر المحوري في تنمية الدول الأفريقية ووجود فرص استثمارية وتنموية حقيقية. وبذلك يتم تطوير التعاون الحالي بين الجانبين.
٥. ربط كافة الدول الأفريقية بعضها البعض عن طريق إنشاء خط سكك حديدية تربط كل الدول بعضها البعض.

ثانياً: توجد مجموعة من المرتكزات الذي يجب اتخاذها من جانب مصر للتعامل مع التعنت الإثيوبي في أزمة "سد النهضة" في إطار "السيناريو التشاؤمي" وهي:

١. دعم المسار الدبلوماسي وذلك بعقد اجتماع ثلاثي لرؤساء الدول الثلاث أو وزراء الخارجية حيث أن الخلاف على التقرير الاستهلالي يتمثل فيما يعرف بخط الأساس الذي يحدد حصة مصر من المياه بـ ٥٥.٥ مليار متر مكعب وحصة الجانب السوداني ١٨.٥ مليار متر مكعب وهذا ما يرفضه الجانب الإثيوبي ولابد من اللجوء للجانب السياسي من خلال التدخل الرئاسي.

٢. تقديم شكوى إلى مجلس الأمن بالأمم المتحدة باعتبار أن سلوك السودان وإثيوبيا بشكل تهديد للسلم والأمن الدوليين لأهمية قضايا المياه وأنها تمثل محور أساس للتنمية في مصر وحياة الشعب المصري.

٣. تقديم شكوى لمحكمة العدل الدولية والأمم المتحدة توضح تأثيرات السد السلبية".

لابد من اللجوء إلى الجانب القانوني للحفاظ على حقوق مصر وعدم التهاون بها ضرورة تقديم شكوى لمحكمة العدل الدولية ومجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية وتوضيح تأثير السد السلبي على الزراعة والبيئة وتوليد الطاقة وإثبات فشل المفاوضات بسبب تعنت الجانب الإثيوبي.

٤. التأكيد على ضرورة خروج التقرير الاستهلالي وتقرير اللجنة الفنية للشركة الفرنسية لتأثيرات السد للنور لأنه سوف يوضح التأثيرات السلبية للسد على دول المصب سواء تأثيرات بيئية أو فنية والجانب الأثيوبي يريد أن يضع مصر أمام سياسة الأمر الواقع ويبدأ بملء الخزان قبل التوافق على التقرير الاستهلالي.

٥. تشكيل لجنة دائمة للتنسيق لتشغيل سدود الدول الثلاث تفعيل اتفاق المبادئ الذي وقعه رؤساء مصر والسودان وإثيوبيا حول السد وخاصة فيما يتعلق بالاتفاق حول قواعد الملء الأول الموجود في البند الخامس الذي ينص على التعاون في الملء الأول وتشكي للجنة دائمة من الدول الثلاث للتنسيق في تشغيل سدود الدول الثلاث.

٦. القيام بعمل عسكري ضد "سد النهضة" وهذا يعتبر الحل الأخير خاصة إذا فشلت كل المساعي وإن كان هذا السيناريو مستبعدا أصلا

٧. ولكن إذا اضطرت الحاجة لخطورة تأثير السد والنقص الشديد في حصة مصر من المياه وتأثير ذلك على الزراعة سوف يتم استخدامه في ضوء السيناريو التشاؤمي.

المراجـع

١- زكي البحيري، مصر ومشكلة مياه النيل، أزمة سد النهضة ، اتفاقيات المياه – التغلغل الصهيوني – إستراتيجيات الحل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٦، ص٣٤، نقلاً عن جمال حمدان، شخصية مصر، الجزء الرابع، مكتبة عالم الكتب، ص٤٣.

٢- إنعام فكار، المياه وهواجس التحولات السوسيو اقتصادية في العالم العربي (الحالة المصرية نموذجاً)، بحث في مجلة بحوث الشرق الأوسط، تصدر عن مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، العدد الثامن والعشرون، مارس ٢٠١١، ص٦٨٠-٦٨٥.

٣- أسامة الرشيدي، الإعلام المصري وصناعة الأزمات، سد النهضة نموذجاً، دراسات إعلامية، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٣١ يوليو ٢٠١٧، ص١.

٤- زكي البحيري، مصر ومشكلة مياه النيل، مرجع سابق.

٥- أسامة الرشيدي، الإعلام المصري وصناعة الأزمات – سد النهضة نموذجاً، مرجع سابق.

٦- خالد فؤاد، سد النهضة، مصر وأزمة الخيارات الصعبة، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٤ يناير ٢٠١٦.

٧- شحاتة عوض، مصر وسد النهضة وثيقة الخرطوم مفاوضات إنقاذ ما يمكن إنقاذه، مركز الجزيرة للدراسات قطر – يناير ٢٠١٦.

٨- عماد حمدي، الموقف التفاوضي المصري في أزمة سد النهضة التحديات والخيارات، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد (٢٠٣)، ٢٠١٦، ص ١٧٦ – ١٧٩.

٩- محمد رياض، مصر وسد النهضة الإثيوبي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (٢٠٣)، ٢٠١٦، ص ٦٨ – ٧٥.

١٠- جمال ضلع، إدارة أزمة سد النهضة الإثيوبي، التداعيات والسيناريوهات، مركز الحضارات للدراسات، القاهرة، يناير ٢٠١٥.

١١- دينا إبراهيم، تقرير إستراتيجي، السياسة الخارجية لمصر تجاه أزمة سد النهضة الإثيوبي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية السياسية والاقتصادية، القاهرة، ديسمبر ٢٠١٥. http://democraticcac'de?

١٢- مي غيث، أزمة سد النهضة والأمن المائي المصري، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، ٩ ديسمبر ٢٠١٣.

١٣- محمد بن عيسى الأحمدي، التفاوض في القرآن الكريم، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة المدينة العالمية ماليزيا، ٢٠١٣.

١٤- محمد معوض عبد الهادي، إستراتيجية تنمية الوعي التفاوضي لمواجهة مشكلات التعليم في ظل متغيرات العصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة سوهاج، ٢٠١٣.

أحمد مجدي عبد الكريم، إستراتيجية التفاوض الدولي، دراسة نظرية مع تطبيق على المفاوضات التركية للانضمام للاتحاد الأوروبي، جامعة القاهرة، ٢٠١٢.

١٥- أمل بكري البيلي، ورقة بحثية بعنوان: "المفاوضات في الإسلام، صلح الحديبية نموذجاً، جامعة أم درمان الإسلامية (مركز تحليل النزاعات، ودراسات الإعلام)، مقدمة في مؤتمر تأصيل العلوم السياسية ٢٠١٢.

١٦- أحمد بدر الدين، أصول البحث العلمي ومناهجه، ط ٩، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٦، ص٢٣.

١٧- محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، ط٢، القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠٤، ص٢٦٢.

١٨- رشيد عمارة الزيدي – دانا محمد صالح، إستراتيجيات التفاوض الأوربية – الإيرانية حول البرنامج النووي الإيراني، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العراق، العدد الثاني، المجلد الثاني، كانون الأول، ٢٠٠٩، ص٥٠.

١٩- حسين خلف موسى، إستراتيجيات التفاوض مع التطبيق العملي من الخبرة المصرية، التمركز الديمقراطي العربي، قسم الدراسات والعلاقات الدولية والدراسات والنظم السياسية، القاهرة، http://deMocraticac.de/?p=٧٣٤

٢٠- أحمد فهمي جلال، مهارات التفاوض، ط١ مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث في العلوم الهندسية، القاهرة، دار الكتب المصرية، ٢٠٠٧، ص ص ٩، ١٠.

٢١- المرجع السابق، ص١١.

٢٢- رشيد عمارة الزيدي، دانا محمد صالح. إستراتيجيات التفاوض الأوربية – الإيرانية حول البرنامج النووي الإيراني، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العراق، العدد الثاني، المجلد الثاني، كانون الأول، ٢٠٠٩.

٢٣- أحمد فهمي جلال، مهارات التفاوض، مرجع سابق، ص ص ١١، ١٣.

٢٤- صلاح محمد عبد الحميد، فن التفاوض والدبلوماسية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١١، ص ٦٧ – ٦٨.

٢٥- http://www.ecwregypt.org/

٢٦- شريف محمد السماحي، إدارة التفاوض في مواجهة الأزمات الأمنية، بحث منشور بمجلة الفكر الشرطي، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول ٨ يناير ٢٠١٢، مركز بحوث الشرطة، القيادة العامة، الشارقة، الإمارات، ص٧٩.

٢٧- Young. OR. The Intermediaries: third parties in International Crisis, Princeton University Press: Princeton, ١٩٦٧.

٢٨- حسن محمد وجيه، مقدمة في علم التفاوض الاجتماعي والسياسي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد ١٩٠، ١٩٩٤، ص ص ٨٠، ٨١.

٢٩- Brams Steven, J. Game Theory and Politics, New York-Free Press, ١, ١٩٧٥.

٣٠- Snyder, Glenn, Prisonvers Dilemma and chickens Models in International Politices-studies quarterly, ١٥ March, ١٩٧١, p.p.٨٩-٨٧.

٣١- Knight, Peter, "Conspir Theories about ٩١" Center for International Politics Working Paper Series, ٢٠٠٧, No.٣٤, pp.٣-٨.

٣٢- محمد حجازي، موقف مصر من مشروع سد النهضة، برنـامج إشـاعة ولا، القنـاة التليفزيونيـة الثانيـة المصرـية، ٣/ ١٢/ ٢٠١٧ السـاعة ١٠.٣٠م.

٣٣- http://www.Siyassa.org.eg/News/aspx.

٣٤- جريدة الدستور، أحمد المفتي: لم أصدق أذني حـين سـمعت المفـاوض السوداني يدافع عن سد النهضة، ٩ ديسمبر، ٢٠١٧، ص٩.

٣٥- المرجع السابق نفسه.

٣٦- جريدة الوطن ١٥/ ١١/ ٢٠١٧.

٣٧- عيسـى إبـراهيم/ صـحيفة التغيـير الإلكترونيـة، ٨ ينـاير ٢٠١٦. http://www.altaghyeer.info .

٣٨- صحيفة المستقلة، الخميس ٧ يناير ٢٠١٦ ص ٥.

٣٩- جريدة الأهرام، مراوغات إثيوبيـة – سـودانية لتعـديل شروط "سـد النهضة" ٦ ديسمبر، ٢٠١٧، العدد ٤٧٨٤٧، ص١.

٤٠- جريدة الأهرام، السودان وإثيوبيا تحاولان الالتفاف مع دراسات سد النهضة، أديس أبابا تقترح تخزين المياه ببحيرة السد العام المقبل، ٦ ديسمبر ٢٠١٧، العدد ٤٧٨٤٧، ص٤.

٤١- جريدة الوطن المصرية، رئيس وزراء إثيوبيا يزور قطر بعد ساعات من فشل الاجتماع الثلاثي لسد النهضة، ١٤ نوفمبر ٢٠١٧، ص١.

٤٢- برنامج بالورقة والقلم، قناة TEN، تمت المشاهدة يوم ٢٦/ ١٢/ ٢٠١٧، الساعة ١٥ر٦م.

٤٣- إبراهيم الغندور، وزير خارجية السودان، قناة الجزيرة، ٢٥/ ١٢/ ٢٠١٧.

٤٤- مساعد عبد العاطي شتيوي، مصر وأزمة المياه في حوض النيل، مجلة رؤى مصرية، مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، القاهرة، العدد التاسع، ٢٧/ ١٠/ ٢٠١٥.

٤٥- http://www.acrseg.org.٣٩٥٢٦.

٤٦- حسين خلف موسى عبد العال، دور إستراتيجيات التفاوض في إقناع المؤسسات الدولية في تمويل مشروعات التنمية، رابط http://democratic.do/?p=٧٣٤

٤٧- http://repository.sustech.edu/bitsream/handle/

٤٨- http://www.dotMsr.com/details.

٤٩- https://ar.wikipedia.org/wiki.

٥٠- SalmanMasalman@gmail.com.

https://www.alrakoha.net/articles-action-show-id-htm.

٥١- حسن علي محمد أحمد، دراسة تاريخيـة لسياسـة مصرـ المائيـة، موقـف القوى الدولية والمحلية منهـا مـن عـام ١٩٢٩ حتـى ١٩٥٩، رسـالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة القاهرة، معهـد البحـوث والدراسـات الأفريقية قسم التاريخ، ٢٠٠٠، ص٢٦٠.

٥٢- Odidi Okidi, History of the Nile lake Victoria Basin Through treaties paper present at the conference of Nile, Convened at the Royal geographical society and the University of London (SOAS) on ٢ – ٣ May, ١٩٩٠, p. ١٩٤-٢٢٠.

٥٣- سامي مخيمر وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقـة العربيـة، الحقـائق والبـدائل الممكنـة، سلسـلة عـالم المعرفـة، العـدد (٢٠٩)، الكويـت، المجلـس الـوطني للثقافـة والفنـون والإعـلام والأدب، ١٩٩٦، ص ١٠٨.

٥٤- حسن علي محمد أحمد، دراسة تاريخية لسياسـة مصرـ المائيـة، وموقـف القوى الدولية والمحلية منها من عام ١٩٢٩ حتى عام ١٩٥٦، مرجـع سابق، ص ٢٦٠.

٥٥- محمود عبد المؤمن محفوظ، حقوق مصر في مياه النيل في ضوء القـانون الدولي للأنهار، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، ٢٠٠٩، ص ص ٤٤ – ٤٥.

٥٦- كريمة السروجي محمـد عبـد المقصـود، النيـل حيـاة أو مـوت، ط١، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ص ٩٥ – ٩٩.

٥٧- سعاد شلبي، جهود صندوق التعاون الفني المصري مع أفريقيا وأثرها على التنمية الشاملة، ندوة التنمية البشرية في أفريقيا، القاهرة في الفترة من ٢٩ – ٣٠، ٢٠٠٣.

٥٨- http://www.dotMsr.com.details.

٥٩- إبراهيم النور، حوار حول دول حوض النيل حول سد النهضة الإثيوبي إلى تعاون شامل أم إلى مزيد من الخلافات، مجلة آفاق المستقبل، يوليو أغسطس سبتمبر، العدد ٢٧، ٢٠١٥.

٦٠- http://www.Sudanile.com/index.php.

٦١- أحمد جوبلي، المياه والتنمية في الوطن العربي، المؤتمر الإقليمي الثاني للمياه في الوطن العربي، القاهرة، الفترة من ١٥ – ١٣ أبريل ٢٠٠٤.

٦٢- أحمد صالح أحمد، الأمن المائي والاستفادة المثلى من مياه النيل وقسمتها بين دول الحوض، مؤتمر الأمن المائي العربي، القاهرة ٢١ – ٢٣ فبراير ٢٠٠٠.

٦٣- تقرير الأمم المتحدة حول تنمية مياه العالم، القاهرة، ٢٠٠٣.

٦٤- http://hestory.ohlamontada.net/t-Topic.

٦٥- https://ar.wikipedia.org/wiki.

٦٦- Ethiopia Wont allow inspection of dom but ready to Negotation with post-Mubarak Egypt" المصري اليوم ٢٣ أبريل ٢٠١١

٦٧- Tesfa-Alem Tekle "Sudan's Bashiv supports Ethiopia Nil dam project, Tribune, March٨, ٢٠١٢, Interview April ١٢, ٢٠١٣.

٦٨- Ashenafi Abedje, Nil River Countries consider cooperative frame work Agreement, March ١٨, ٢٠١١, صوت أمريكا

٦٩- SalmmanMasalman@gmail.com.https://www.alrakoba.net/articles.action.show-id.html.

٧٠- http://www.siyassa.org.eg/News/aspX.

٧١- Egyptian state information service, Ethiopia agree on recommendation of tripartite committee, Link was dead and story, ٢ June, ٢٠١٣.

٧٢- Ethiopia Summons Egypt's Ambassador over Nil dam attack proposls, Washington post ١٥ June, ٢٠١٣. وفي https://ar.wikipedia.org.wiki/

٧٣- http://www.sudanile.com/indx.php.

٧٤- http://www.Sudanile.com/index.php.

٧٥- عبد الفتاح مطاوع، بوليتيكا سد النهضة، مصر ودول حوض النيل والعالم، ط١، كتاب الأهالي رقم ٨٢، ص ص ٤٠٠ – ٤٠٤.

٧٦- http://www.alrakoba.net.News.action.showid.١٨٧٧٥٤.htm.

اتفاقية عنتيبي لمنفعة شعوب حوض النيل الآن وفي المستقبل!! بقلم أيوب قدي/ رئيس تحرير صحيفة العلم الإثيوبية.

٧٧- عبد الفتاح مطاوع، بولتيكا سد النهضة مصر ودول حوض النيل والعالم، مرجع سابق، ص ص ٤٠٦، ٤١٠.

٧٨- جريدة الأهرام، الثلاثاء ٤ من جمادى الآخر ١٤٣٦هـ - ٢٤ مارس ٢٠١٥، السنة ١٣٩، العدد ٩٤٦٨٥، نقلاً عن عبد الفتاح مطاوع، بولتيكا سد النهضة، ص ص ٤١١ – ٤١٤.

٧٩- http://googl/D٤Dgxa موقع المعرفة

٨٠- خطاب الرئيس السيسي في البرلمان الأثيوبي.

٨١- إبراهيم النور، حوار دول حوض النيل حول سد النهضة الإثيوبي إلى تعاون شامل أم إلى مزيد من الخلافات، مجلة آفاق المستقبل يوليو/ أغسطس/ سبتمبر، العدد ٢٧، ٢٠١٥.

٨٢- محمد نعمان جلال، البروتوكول والدبلوماسية بين التقاليد الإسلامية والمجتمع الحديث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ص ١٢٣ – ١٣٤.

٨٣- http://www.siyassa.org.eg/News/٧٦٣٥.aspx.

٨٤- جوزيف رامز أمين، العلاقات السياسية والاقتصادية بين دول حوض النيل، مجلة آفاق أفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات، السنة السادسة، العدد السابع عشر، ٢٠٠٥، ص١٤٩.

٨٥- جريدة الأهرام، ٧ أكتوبر، ٢٠٠٤.

٨٦- عادل عبد الرازق، التوتر والنزاع حول المياه في حوض النيل والعالم العربي والإستراتيجية المصرية للسياسة المائية في حوض النيل، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، ٢٠٠٤.

٨٧- سالي هاني، مبادرة حوض النيل، قراءة مع الموقف المصري، مجلة آفاق أفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الإعلام، القاهرة، السنة السادسة، العدد السابع عشر، المجلد الخامس، ٢٠٠٥، ص٣١.

٨٨- جهاد عودة، تحديات صناعة السياسة الخارجية المصرية في القرن الحادي والعشرين، القاهرة، دار المريخ للنشر، ٢٠٠٤، ص ص ١٧٣ – ١٧٥.

٨٩- رمضان قرني محمد، مصر تحتفل بيوم أفريقيا، مجلة آفاق أفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد الثالث عشر، العدد الخامس والأربعين، ٢٠١٦، ص١١٢.

٩٠- غادة حلمي، المؤتمر الإقليمي لمبادرة الاتحاد الأفريقي والقرن الإفريقي حول مكافحة الاتجار في البشر وتهريب المهاجرين، شرم الشيخ، ٢ – ٤ يونيو، ٢٠١٦، مجلة آفاق إفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد الثالث عشر، العدد الخامس والأربعين، ٢٠١٦، ص١٥٠.

٩١- جريدة الوطن المصرية، مصادر مصر تتحرك دولياً للتحذير من تداعيات "سد النهضة"، الأربعاء ١٥ نوفمبر ٢٠١٧، ص٣.

٩٢- جريدة البوابة، عامر إدارة جديدة بالبنك المركزي للتعاون مع أفريقيا، ٩ ديسمبر ٢٠١٧، ص٤.

٩٣- جريدة البوابة، ٣٢ اتفاقية استثمارية مع دول أفريقيا في مؤتمر الكوميسا، ٩ ديسمبر ٢٠١٧ ص٤.

٩٤- كلمة الرئيس عبد الفتاح السيسي الافتتاحية لأعمال، منتدى أفريقيا ٢٠١٧ بشرم الشيخ؟

The African Union Commission, Agenda: Framework Document September ٢٠١٥, p vii-viii.

٩٥- كلمة بدر الدين حسين، في مؤتمر إفريقيا ٢٠١٧، شرم الشيخ ٢٠١٧.

٩٦- جريدة الوطن المصرية، ٣ مذكرات تفاهم بين مصر وزامبيا في الرياضة والصحة والسياحة، الأربعاء ١٥ نوفمبر، ٢٠١٧، ص٣.

٩٧- نشرة التاسعة/ السفير على الحفني، مساعد وزير الخارجية الأسبق، سامح شكري يزور إثيوبيا، تمت المشاهدة يوم ٢٥/ ١٢/ ٢٠١٧، الساعة ٩.٢٠.

٩٨- نفس المصدر اتصال تلفزيوني بوزير الموارد المائية محمد عبد العاطي الساعة ٩.٢٥.

٩٩- نشرة التاسعة، اتصال هاتفي بوزير الخارجية سامح شكري، التاسعة مساءا تلفزيون جمهورية مصر العربية، ٢٦/ ١٢/ ٢٠١٧ تمت المشاهدة الساعة ٩.١٦.

١٠٠- نفس المرجع السابق.

١٠١- جريدة الأهرام المصرية، السيسي التعاون في حوض النيل يجب أن يكون قاطرة للتنمية والرخاء، ١٩ يناير، ٢٠١٨، ص٤.

